المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

مجلة العلوم الإحصائية

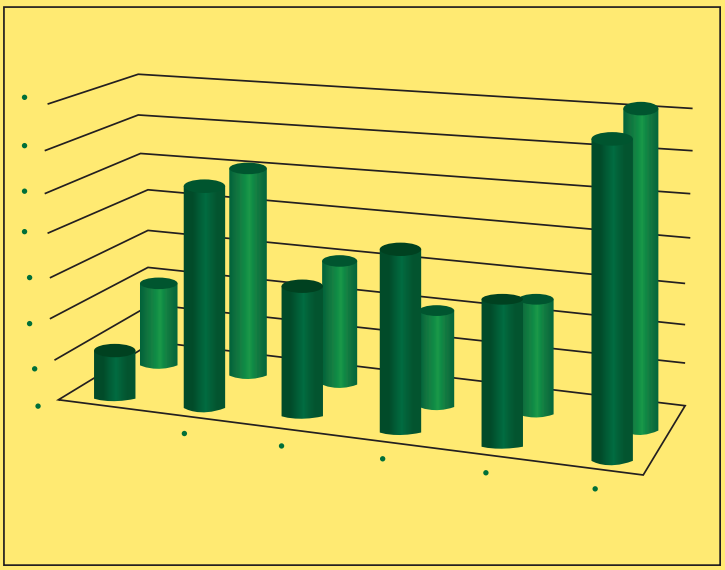

العدد رقم 28

مجلة علمية محكمة

يصدرها المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية

معتمدة في قائمة المجلات العلمية ulrich´s

www.ulrichsweb.com

مصنفة في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)

www.emarefa.net/arcif/

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

مجلة العلوم الإحصائية

No. 28 Dec. 2025

مجلة العلوم الإحصائية

مجلة علمية محكمة

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

الدكتور زياد عبد الله

أمين التحرير

الدكتور لحسن عبد الله باشيوه

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. فيصل الشرعبي | أ. د. عبد الخالق التهامي | ا. د. مختار الكوكي

أ.د. عيسى مصاروه | أ. د. احمد شاكر المتولي | أ.م. د. سلوى محمود عسار

أ. م. د. حسان أبو حسان | أ. م. د. حميد بوزيدة

أعضاء الهيئة الاستشارية

د. قاسم الزعبي | د. نبيل شمس | أ. د. عوض حاج علي

د. ضياء عواد | د. خليفة البرواني | أ. د. ميثم العيبي اسماعيل

د. لؤي شبانه | أ. د. غازي رحو | أ.م. د. محمد حسين علي الجنابي

د. علا عوض

معتمدة في قائمة المجلات العلمية **Ulrich's**

www.ulrichsweb.com

مصنفة في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي (أرسيف)

www.emarefa.net/arcif/

ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

شروط النشر في مجلة العلوم الإحصائية

1 – تنشر المجلة البحوث والدراسات العلمية في المجالات الإحصائية والمعلوماتية المكتوبة باللغة العربية والانكليزية والفرنسية على أن لا يكون البحث المقدم للنشر قد نشر او قدم للنشر في مجلات او دوريات أخرى او قدم ونشر في دوريات لمؤتمرات أو ندوات.

2 – ترسل البحوث والدراسات الى أمين التحرير على أن تتضمن اسم الباحث او الباحثين وألقابهم العلمية وأماكن عملهم مع ذكر عنوان المراسلة وأرقام الهواتف والبريد الالكتروني. وان يرسل البحث المراد نشره الكترونيا (على قرص او بالبريد الالكتروني) وفق المواصفات أدناه:

أ – أن يكون مطبوعاً على ورق حجم A4 وان يكون على شكل عمود واحد ويستخدم للغة العربية نوع حرف (Simplified Arabic) و(Times New Roman) للإنجليزية والفرنسية وبحجم خط (12). وباستخدام Microsoft Word وعلى وجه واحد للورقة.

ب – الهامش مسافة 2.5 سم لجميع جوانب الورقة.

ج – يرفق الباحث ملخصاً عن بحثه باللغتين العربية والانجليزية والفرنسية بما لا يزيد عن صفحة واحدة.

د - يتم الإشارة الى المصادر العلمية في متن البحث وفي نهايته، مع مراعاة أن لا يتضمن البحث سوى المصادر التي تم الإشارة إليها في المتن ووفق الأصول المعتمدة في ذلك (اسم المؤلف، سنة النشر، عنوان المصدر، دار النشر، البلد).

هـ– ترقم الجداول والرسوم التوضيحية وغيرها حسب ورودها في البحث، كما توثق المستعارة منها بالمصادر الأصلية.

و– أن لا يزيد عدد صفحات البحث اوالدراسة عن (25) صفحة.

3 – يتم إشعار الباحث باستلام بحثه خلال مدة لا تتجاوز يومين عمل من تاريخ استلام البحث.

4 – تخضع كافة البحوث المرسلة الى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي ويبلغ الباحث بالتقييم والتعديلات المقترحة إن وجدت خلال مدة لا تتجاوز اسبوعان من تاريخ استلام البحث.

5 – لهيئة تحرير المجلة الحق في قبول او رفض البحث ولها الحق في إجراء أي تعديل او إعادة صياغة جزئية للمواد المقدمة للنشر بما يتماشى والنسق المعتمد في النشر لديها بعد موافقة الباحث.

6 – يصبح البحث المنشور ملكاً للمجلة ولا يجوز إعادة نشره في أماكن أخرى.

7 – تعبر المواد المنشورة بالمجلة عن آراء أصحابها، ولا تعكس وجهة نظر المجلة او المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

8 – ترسل البحوث على العنوان الالكتروني للمجلة:

journal@aitrs.org / Info@aitrs.org

المحتويات

ت	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	**أستخدام نماذج بوكس جينكز للتنبؤ بمبيعات النفط خلال الفترة (2012-2024)** م.م رفل ليث طاهر ، قسم الآحصاء/ كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية	1
2	**القيم التربوية التي تنميها كليات التربية لدى طلبتها من وجهة نظر طلبة كلية التربية في جامعة عمران** رامز قائد محمد سفيان جامعة صنعاء/مركز التدريب والدراسات السكانية	16
3	**أهمية الإحصاءات السكانية في تحقيق الرؤى الاستراتيجية لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع** أ.د. لحسن باشيوة ، OUS الأكاديمية السويسرية الملكية للإقتصاد والتكنولوجيا بسويسرا.	44
4	**العوامل المؤثرة في القبول ضمن برامج المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريـع الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة برنامج تحديث الصناعة** د. رانية السطل اختصاصي أبحاث ودراسات/ مديرية الابتكار والريادة وزارة التجارة والصناعة الاردنية	72

أهمية الإحصاءات السكانية في تحقيق الرؤى الاستراتيجية لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع

أ.د. لحسن باشيوة ، OUS الأكاديمية السويسرية الملكية للإقتصاد والتكنولوجيا بسويسرا

تاريخ استلام البحث: 2025/11/02

تاريخ قبول البحوث: 2025/12/02

نشر البحث في العدد الثامن والعشرين: كانون اول / ديسمبر 2025

رمز التصنيف ديوي / النسخة الالكترونية (Online): 2522-64X/312

رمز التصنيف ديوي / النسخة الورقية (Print): 2519-948X/312

أهمية الإحصاءات السكانية في تحقيق الرؤى الاستراتيجية لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع

أ.د. لحسن باشيوة ، OUS الأكاديمية السويسرية الملكية للإقتصاد والتكنولوجيا بسويسرا.

الملخص

تؤكد الدراسة أن الإحصاءات السكانية ركيزة أساسية في البحوث العلمية واستناداً على ما يجلبه الباحث من النتائج، وبناءاً على الأساليب العلمية المتبعة، ومايتوفره من البيانات الدقيقة حول حجم وتركيب السكان وتوزيعهم الجغرافي والإجتماعي والإقتصادي، وماينتج عنه من نتائج تساعد في رسم السياسات التنموية واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق الرؤى الاستراتيجية لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع في مختلف القطاعات. توفر بيانات حول حجم السكان وتوزيعهم العمري والنوعي، تساعد في تحديد الاحتياجات المستقبلية من الخدمات والمرافق، وتحليل سوق العمل، وتطوير التعليم، وتحسين الخدمات الصحية، وتطوير البنية التحتية، ودعم إتخاذ القرارات بشكل فعال، وبهذا هي أداة حيوية لتتوفير معلومات دقيقة وموثوقة وبما يضمن توزيع الموارد بشكل عادل ومتوازن وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الرفاهية وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع. هي بالغة الأهمية في تحديد الفجوات في الخدمات والموارد، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر حاجة والأكثر اهمية، وفي وضع خطط التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وتحديد الأولويات في مجالات البنية التحتية.

الكلمات المفتاحية: الإحصاء السكاني، مؤشرات الإحصاء السكاني، التركيبة السكانية، ادارة البيانات، حجم السكان وتوزيعهم ، التعداد السكاني ، النمو السكاني والبيئة، استطلاعات الرأي، خطط التنمية.

The Importance of Population Statistics in Achieving Strategic Visions for Planning Processes, Sustainable Development, and Improving Indicators of Life for Individuals and Society.

Abstract

The study confirms that population statistics are a fundamental pillar of scientific research. Based on the findings obtained by researchers, the scientific methods followed, and the accurate data available on the size and composition of the population, as well as its geographic, social, and economic distribution, the resulting results help formulate development policies and make appropriate decisions to achieve strategic visions for planning and sustainable development processes and improve the quality of life for individuals and society in various sectors. Providing data on population size and its age and gender distribution helps determine future needs for services and facilities, analyze the labor market, develop education, improve health services, develop infrastructure, and support effective decision-making. As such, it is a vital tool for providing accurate and reliable information, ensuring a fair and balanced distribution of resources, improving the standard of living, achieving well-being, and improving quality of life for individuals and society. It is of paramount importance in identifying gaps in services and resources, directing investments towards the

most needed and important sectors, developing social and economic development plans, and setting priorities in the areas of infrastructure.

Keywords: Population statistics, population statistics indicators, population structure, data management, population size and distribution, population census, population growth and environment, opinion polls, development plans.

المقدمة:

تعتبر المعطيات الإحصائية الديمغرافية بمثابة المادة الخام للدراسات السكانية، لأنها توضح كم من الناس أو الإحداث في تاريخ معين أو في فترة زمنية معينة، وعليه يُعتبر الإحصاء السكاني في دراسات التخطيط والتنمية ركيزة أساسية لتحقيق لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع، حيث يساهم في فهم التركيبة السكانية وتوزيعها الجغرافي والعمري، وبما في توجيه الموارد بشكل فعال، وبما يوفر معلومات حول حاجة السكان في مختلف القطاعات. يؤثر النمو السكاني على العديد من الظواهر ، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من الخدمات والمرافق مثل التعليم والصحة والإسكان والبنية التحتية.

الإحصاءات السكانية أداة حيوية توفر معلومات دقيقة ، وضرورية لإتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات التنمية المختلفة، مثل التعليم، والصحة، والإسكان، وتوفير فرص العمل. وهي أساسية لفهم ديناميكيات سوق العمل، وتحديد حجم القوى العاملة وتوزيعها حسب الجنس والمهن، وتصميم السياسات المناسبة لتطوير خدمات الأفراد، وتنظيم سوق العمل وتحقيق مستويات تشغيل عالية، حيث توفر بيانات حول عدد المشتغلين في مختلف الأنشطة، مما يساعد في تطوير كل قطاع وتحقيق الأهداف في هذا المجال من خلال الإحصاءات السليمة، وفي الوقت المناسب، وهي أساسية لإثراء القرارات والسياسات والاستثمارات التي تعالج القضايا المتعلقة باالتعليم وفرص العمل وخطط توزيع مصادر الأغذية والزراعة .

الإحصاءات السكانية تساهم في تحديد حجم السكان واحتياجاتهم من الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والنقل، مما يساعد في تطوير البنية التحتية بشكل فعال، ويغذي خطط التربية والتعليم من خلال اظهار أعداد الطلاب وتوزيعهم حسب المراحل التعليمية، وبما يساعد في تطوير منظومة التعليم وتلبية احتياجات الطلاب حسب الفئات العمرية، مما يساعد في توفير الرعاية الصحية المناسبة لكل فئة سكانية .

توفر الإحصاءات السكانية معلومات دقيقة تدعم بها القيادة القرارات في مختلف القطاعات وفق بيانات دقيقة حول عدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم المختلفة. هي أداة حيوية في تحقيق رؤية القيادة من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة تساهم في تحديد الاحتياجات السكانية في كل منطقة ، وتساعد في التخطيط السليم وإتخاذ القرارات الفعالة في مختلف القطاعات، مما يساهم في بناء مجتمع حيوي وإقتصاد مزدهر ووطن طموح وتنمية مستدامة ومؤشرات الحياة مجودة على مستوى الأفراد والمجتمع(Joachim, 2020).

يُعدّ إجراء إحصاءٍ سكاني وإسكاني من بين أكثر المهام تعقيداً واتساعاً التي قد تضطلع بها دولةٌ ما في أوقات السلم. هذا العمل يتطلب التخطيط وتدبير الموارد والتنفيذ بدقّةٍ وحذر بداية من وضع مخطط للبلد بأكمله، وحشد عدد كبير من مندوبي التعداد وتدريبهم، وتنفيذ حملات

توعوية عامّة كبرى، وزيارة كل الأسر، والمتابعة الدقيقة لأنشطة الإحصاء السكاني وتحليلها ونشرها والاستعانة بالبيانات الناتجة عنها.

ينطوي مردود الإحصاء السكاني على الإحصاء العددي الكامل للسكان في البلد أو الإقليم أو المنطقة المَعنية، وهو يولّد ثروة من البيانات، تشمل عدد السكان وتوزيعهم المكاني وتركيبتهم العمرية والنوعية، فضلاً عن ظروف معيشتهم وغيرها من الخصائص الإقتصادية الإجتماعية المهمة. تُشكّل هذه المعلومات أهميةً بالغة للحوكمة الرشيدة وفي صياغة السياسات والتخطيط للتنمية وتقليل المخاطر والاستجابة للكوارث وتحليلات برامج الرفاه الإجتماعي وسوق الأعمال التجارية.

تيسر الاحصاءات السكانية مؤشرات لقياس الأداء في تحقيق متطلبات التخطيط، مثل معدلات البطالة، ونسب التوظيف، ومستويات التعليم، وكل مفردة تساعد في فهم احتياجات سوق العمل وتحديد المهارات المطلوبة، وبما يساهم في توجيه التعليم والتدريب المهني، وتساعد في متابعة التغيرات السكانية وإتجاهاتها، مما يمكن من التكيف مع هذه التغيرات ووضع استراتيجيات مناسبة للتنمية المستدامة. يقدّم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الفني والمالي للتحقق من الجودة العالية للإحصاءات السكانية، ومن اتباعها المبادئ والمعايير الدولية، وإنتاج بيانات ذائعة الانتشار ومستغلة في التنمية. توفر بيانات عن التركيبة السكانية وأنماط الاستهلاك، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية (Joachim, 2020).

توفر الاحصاءات السكانية بشكل مفصل معلومات تفصيلية عن عدد السكان وتوزيعهم حسب العمر والجنس والمهن والمستويات التعليمية والحالة الإجتماعية وغيرها، مما يساعد في فهم التركيبة السكانية وتحديد الاحتياجات المختلفة لوضع خطط التنمية المستدامة في مختلف القطاعات، مثل تطوير وتجويد خدمات التعليم والصحة والإسكان والنقل والبنية التحتية، من خلال توفير معلومات دقيقة حول عدد السكان المستهدفين واحتياجاتهم .

تمكن الإحصاءات السكانية القيادة من تحديد الفئات الأكثر احتياجًا للخدمات وتوجيه الموارد بشكل فعال لتحسين جودة الحياة، وتساعد في متابعة التغيرات السكانية مثل معدلات المواليد والوفيات والهجرة، مما يسهم في التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية والتخطيط لها، وفق مؤشرات لقياس التقدم في تقييم فعالية البرامج والمبادرات المختلفة، وتتشخيص وتحديد المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل وتوجيه الاستثمارات في التعليم والتدريب نحو الأهداف الإستراتيجية، وتساهم في توفير بيانات دقيقة عن الأفراد وتمكينهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية وتحقيق الأهداف المسطرة.

تساهم الإحصاءات السكانية في بناء قاعدة بيانات شاملة وضخمة لمساعدة الباحثين والمسؤولين عن التنمية، وتحسين الخدمات الحكومية وتوفيرها بشكل أكثر كفاءة للمواطنين، وعليه فهي تهدف إلى جمع بيانات دقيقة عن عدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم ومتغيراتهم، وبمما يساعد في توزيع الموارد والمسؤليات بشكل فعال وفق المؤشرات القابلة لقياس الأداء، مثل معدلات البطالة، ومستويات التعليم، ونسب التوظيف، وجميعها تستخدم في تصميم وتنفيذ العديد من البرامج مثل برنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج الإسكان، وتجويد مخرجات التربية والتعليم ، حيث توفر معلومات موثوقة حول السكان، وبمايساعد في إتخاذ قرارات

مستنيرة في جميع المجالات، سواء على مستوى الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني (Joachim, 2020).

تُعدّ الكثافة السكانية مؤشرًا في العديد من الدراسات، ولكن غالبًا ما يكون تفسيرها سطحيًا. وللأسف، يتوصل المسؤولون المنتخبون ووسائل الإعلام إلى استنتاجات مضللة حول الكثافة السكانية والصحة العامة. بعد تقديم ثلاثة أسباب لارتباط الكثافة السكانية بنتائج الصحة البشرية، باستخدام بيانات على مستوى الولاية والمقاطعة والبلدية والأحياء، نُبيّن أن الكثافة السكانية تُعدّ بديلًا لتفسير التوزيع الجغرافي لمتوسط العمر المتوقع وإمكانية الوصول إلى الإنترنت عريض النطاق. ومع ذلك، تفقد الكثافة السكانية دورها الفريد عند إدراج عوامل أخرى تؤثر على الصحة. نحثّ الباحثين على توضيح سبب إدراجهم للكثافة السكانية في دراساتهم.

مشكلة الدراسة:

تشكل المسألة السكانية في الوقت الراهن حيزاً كبيراً في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. تتمثل مشكلة الدراسة في القاء الأضواء عن دور البيانات الإحصائية السكانية التي تستخدم في تصميم وتنفيذ العديد من برامج عمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع، وبهدف بناء قاعدة بيانات شاملة لمساعدة الباحثين والمسؤولين عن التنمية المستدامة من خلال جمع بيانات دقيقة عن عدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم، وبما يسهم في التنبؤ بالاحتياجات المستقبلية والتخطيط لها، وكيف تساهم بيانات الإحصائيات ونتائجها في تحديد المهارات والكفاءات المطلوبة في سوق العمل، وكيفية توجيه الاستثمارات الاستراتيجية في التعليم والتدريب لتحقيق الأهداف، وبما يساعد في وضع خطط التنمية وتوزيع الموارد بشكل فعال، واظهار كيف تساهم الإحصاءات في تحسين الخدمات الحكومية، وتوفيرها بشكل أكثر كفاءة للمواطنين. وتظهر المشكلة بالأساس في تحديد الفئات الأكثر احتياجًا للخدمات وتقييم أليات توجيه الموارد بشكل فعال لتحسين جودة الحياة، وتوفير مؤشرات لقياس التقدم، وتقييم فعالية البرامج والمبادرات المختلفة من خلال توفير بيانات دقيقة حول السكان يساهم في تمكينهم من المشاركة الفعالة في عملية التنمية المستدامة للأفراد في المجتمع.

أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيس للدراسة في اظهار دور وأهمية الإحصاءات السكانية في تحقيق الرؤى الاستراتيجية لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع، ويتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في الأتي:

1. كيف ترتبط الكثافة السكانية بالعوامل الديموغرافية والبيئية والمؤسسية؟، وهل تتغير هذه العلاقات بتغير النطاق الجغرافي؟
2. هل يتغير الارتباط بين الكثافة السكانية وجودة حياة الإنسان بعد مراعاة عوامل أخرى مثل النطاق الجغرافي؟
3. ما إدراك المسؤولين في ادارة التخطيط بالإحصاءات السكانية والتنمية لأهمية الاحصاء السكاني في تفعيل خدمات المواطنين، و مدى أهمية البيانات السكانية الدقيقة في ذلك ؟.

4. ما هي البيانات السكانية من المنظور البحثي؟، وما المعوقات التي تحد من تفعيل نتائج الإحصاءات السكانية في عمليات التخطيط والتنمية للأفراد والمجتمع ؟.
5. ما العوامل المؤثرة عند استغلال نتائج الإحصاءات السكانية في ادارة عمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع ؟.
6. ما إسهام الإحصاءات السكانية في تجويد مؤشرات الحياة في المشاريع التنموية في المجتمع؟.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة الحالية في تسليطها الضوء على واحدة من اهم الموضوعات والتوجهات الحديثة لدور وأهمية الإحصاءات السكانية في تحقيق رؤى القيادة وتجويد مؤشرات لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع محل اهتمام العديد من الدول لما لها من دور إجتماعي كبير في المجتمع المحيط بها ، وضرورة إدراكه لأهمية تحقيق التوازن بين أهدافها الإقتصادية وأهدافها الإجتماعية، فالنجاح الإقتصادي للمؤسسة مرهون بالنجاح في ادارة بياناتها السكانية واستغلالها، تكمن أهمية الدراسة في تحليل المؤشرات السكانية ومعدالت النمو السكاني في لعمليات التخطيط والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع إضافة إلى التعرف على تطور الكتلة السكانية فيه، وتقييمها في ظل نمو عمليات التخطيط الإستراتيجي والتنمية المستدامة وتجويد مؤشرات الحياة للأفراد والمجتمع. يمكن بيان أهمية الدراسة في الأتي:

- تساهم هذه الدراسة في تحقيق دور الإحصاءات السكانية في المجتمع من خلال النتائج التي يمكن ان يمدها الاحصاء بشكل مفصل معلومات تفصيلية عن عدد السكان وتوزيعهم.
- تعد هذه الدراسة نواه لباحثين آخرين لتناول الدراسة من جوانب أخرى أو تطبيقه على قطاعات أخرى لبناء قاعدة بيانات شاملة لمساعدة الباحثين والمسؤولين عن التنمية، وتحسين الخدمات الحكومية وتوفيرها بشكل أكثر كفاءة للمواطنين.
- تبرز الدراسة أن الاحصاء السكاني ودوره في تحديد الفئات الأكثر احتياجًا للخدمات وتقييم أليات توجيه الموارد بشكل فعال لتحسين جودة الحياة، وتوفير مؤشرات لقياس التقدم المستهدف.
- تساهم هذه الدراسة في تشجيع القائمين على القرارات والسياسات والاستثمارات التي تعالج القضايا المتعلقة باالتعليم وفرص العمل وخطط توزيع مصادر الفرص، والمساهمة في المجتمع.

اهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على التغيرات في الكتلة السكانية ونشاطها الإقتصادي وتوزيعهم الجغرافي في المملكة، ومدى مساهمة السكان ومعدلات نموهم في التنمية. إضافة إلى التعرف على الزيادة السكانية لغير السعوديين (المقيمين)، وآثارها على التنمية المستدامة، ويمكن ان نوجز أهم اهداف الدراسة بالاتي:

1. التعريف بالمحتوى العلمي والمعرفي لدور الإحصاءات السكانية في تحقيق رؤية القيادة وتجويد مؤشرات الحياة لعمليات التخطيط والتنمية للأفراد والمجتمع.
2. تحليل وتقييم مؤشرات الشمول للإحصاءات السكانية الخاصة بعمليات التخطيط والتنمية للأفراد والمجتمع.
3. تحليل وتقييم نتائج الدراسة الاحصائية للسكان وخصائصهم وفعالياتهم وتغيراتهم من حيث التكاثر والوفاة والانتقال والعوامل التي تؤثر فيها والنتائج.
4. تحديد طبيعة العلاقة التأثيرية لمؤشرات الإحصاء السكاني وتقييماته على التنمية، وفهم عميق للتغيرات التي تحدث في حجم السكان وتركيبتهم وتوزيعهم، وتحديد الاحتياجات المستقبلية، وتوفير معلومات دقيقة لتحديد الاحتياجات المستقبلية للسكان في مجالات مختلفة مثل التعليم والصحة والإسكان والتوظيف، وصنع القرارات التنموية.

منهجية الدراسة:

تستخدم منهجيات التعداد السكاني واساس العد من خلال المنهج الوصفي، حيث يصف ظاهرة التوسع السكاني ومعدل نموه، والمنهج الكمي يستخدم الأساليب الإحصائية لتقدير وتحليل المؤشرات السكانية تُستخدم فيه طريقة مكون المجموعة بشكل شائع حيث يتم تحديث السكان الأساسيين حسب العمر والجنس إلى نقطة زمنية لاحقة باستخدام تعداد المواليد والوفيات وحركات الهجرة. يولّد الإحصاء السكاني ثروة من البيانات، تشمل عدد السكان وتوزيعهم المكاني وتركيبتهم العمرية والنوعية، فضلاً عن ظروف معيشتهم وغيرها من الخصائص الإقتصادية الإجتماعية. قد يتم جمع بيانات السكان ميدانياً بطريقة الحصر الشامل الذي يغطي جميع الأفراد، وهو ما يطلق عليه التعداد السكاني. اعتمد البحث على المنهج الوصفي الكمي حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي لوصف ظاهرة التوسع السكاني ومعدل نموه من واقع الدراسات والبحوث والوثائق والاصدارات والتقارير الرسمية من هيئة الاحصاء بهدف وصف الظاهرة مع الدراسة. أما المنهج الكمي يتركز حول احتساب المؤشرات السكانية من خلال تطبيق االساليب الإحصائية الوصفية والإستدلالية في تقدير واحتساب المؤشرات المتعلقة بالسكان ومعدلات نموهم .

مصطلحات الدراسة:

لأجل ضبط مفردات الدراسة نحتاج الى ضبط هذه المصطلحات الأساسية، وهي:

الإحصاء السكاني: هو فرع من العلوم الإجتماعية يدرس السكان من حيث الحجم والتوزيع والكثافة والتركيب والنمو (من خلال الولادات والوفيات والهجرة)، يستخدم كمسح رسمي لسكان بلد ما، يتم إجراؤه لمعرفة عدد الأشخاص الذين يعيشون هناك وللحصول على تفاصيل عنهم مثل أعمارهم ووظائفهم، وتعتمد منهجيته اسلوب شامل لجمع وتحليل البيانات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية للسكان في منطقة معينة، وغالباً ما تكون رسمية أو حكومية، تشمل جمع قاعدة المستخدمين بشكل عام، وينبغي إجراؤه مرة على الأقل كل 10 سنوات. تشمل عدة مجالات منها البيانات الديموغرافية، الإجتماعية، البيئية، الإقتصادية، الحسابات القومية، السجل السكاني، العناوين، بطاقة الهوية، ودراسة للسكان وخصائصهم

وفعالياتهم وتغيراتهم من حيث التكاثر والوفاة والانتقال والعوامل التي تؤثر فيها والنتائج التي تنشأ عنها في البلد أو الإقليم أو المنطقة المَعنية (وهبة؛ المهندس؛ 1984: 110).

التعدادات السكانية: عملية إجمالية شاملة لجميع الأفراد في منطقة جغرافية معينة، وتوفر معلومات مفصلة عن عدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم الديموغرافية ، وهي محاولة لإدراج جميع عناصر مجموعة ما وقياس سمة أو أكثر منها. غالبًا ما تكون هذه المجموعة سكانًا وطنيين فعليين (Cantwell , Patrick J; 2018: 1).

المسوحات الإحصائية:

عمليات جمع بيانات من عينة من السكان، وتستخدم لتقدير خصائص السكان في مجتمع أكبر. عمل إحصائي منظم مبني على أسس علمية، يهدف الى توفير بيانات إحصائية حول خصائص معينة، عبر اختيار عينة من مفردات المجتمع باعتماد وحدة من المجتمع الكلي، ويقوم على مبدأ شمول جميع مفردات المجتمع أو جزءمنه بأساليب المعاينة الاحتمالية، أو شمول جميع مفردات المجتمع واخضاعها للبحث من خلال المسح الشامل، وتنحصر المسوح الإحصائية وما يندرج تحتها من استطلاعات للرأي (الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2017).

المصادر غير الإحصائية:

هي مصادر لبيانات يتم جمعها لأغراض غير إحصائية، مثل بيانات القطاع الخاص، ويمكن استخدامها كمصادر ثانوية للمعلومات السكانية، يتم الحصول عليها من مصادر أخرى مثل الوثائق التاريخية، والمذكرات الشخصية، والرسائل، والسجلات الإدارية، أو حتى من خلال استطلاعات الرأي غير الرسمية، المؤلفات المتوفرة في المكتبات، والمصادر غير الإحصائية لجمع البيانات السكانية، تشمل التسجيلات الحيوية، سجلات الهجرة، تسجيل السكان، الدراسات الاستقصائية، المسوح الأسرية، السجلات الإدارية، وغيرها (الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2017).

قائمة المراجع للإحصاء السكاني:

تتضمن مصادر المعلومات حول عدد السكان وتوزيعهم وخصائصهم، مثل التعدادات السكانية والمسوحات الإحصائية. تعتمد هذه القائمة على البيانات التي يتم جمعها من مصادر رسمية وغير رسمية لتقديم صورة شاملة عن التركيبة السكانية. وتتضمن بيانات دقيقة منبثقة من أحدث التقارير الإحصائية والمؤشرات التنموية التي تعكس واقع القطاعات المختلفة. تُعد هذه البيانات مرجعاً استراتيجياً لدعم صُنّاع القرار، وتعزيز الشفافية، وتمكن مختلف الجهات من بناء رؤى مستندة إلى أرقام موثوقة تواكب تطلعات التنمية (الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2017).

نشرة التقديرات السكانية:

تستخدم البيانات المبثقة باستخدام الأساليب السكانية والتي تتضمن مجموعة من الطرق والأدوات المستخدمة لدراسة خصائص السكان مثل الحجم، التوزيع، التركيب العمري والجنسي، ومعدلات المواليد والوفيات والهجرة. تُستخدم هذه الأساليب لجمع وتحليل البيانات الديموغرافية من خلال مصادر متنوعة مثل التعدادات السكانية، والسجلات الحيوية، والمسوح، وتقارير المنظمات المحلية والدولية. تهدف لفهم الديناميكيات السكانية والتنبؤ

بالإتجاهات المستقبلية. توفر معلومات عن تقديرات عدد السكان في للدولة لعام محدد، بما في ذلك التوزيع حسب الجنسية والفئات العمرية، ومتغيراتها. وقد طور المهتمون بعلم السكان والديمغرافيا العديد من البرامج الإحصائية المتكاملة لإنجاز الاسقاطات والتقديرات السكانية في أحسن الظروف وبالجودة المطلوبة. التقديرات السكانية الموثوقة لها أهمية في وضع سياسات فعّالة وتخصيص الموارد، ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتستخدمها التوقعات السكانية في العالم في بناء الإتجاهات الديمغرافية(الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

الأساليب السكانية:

مجموعة من الطرق تستخدم لفهم حجم السكان وهيكلها والعمليات التي تحكم التغيرات السكانية (مثل الزيادة أو النقصان)، وتعتمد بيانات مثل بيانات المواليد، الوفيات، الزواج، الهجرة، متوسط العمر المتوقع، معدلات الخصوبة والمعدلات السكانية لتحليل وفهم بنية السكان وتغيراتهم، بينما يشير الإحصاء السكاني (أو التعداد) إلى عملية جمع البيانات العددية الشاملة للسكان في فترة زمنية معينة لإستنتاج إحصاءات ديموغرافية دقيقة - متوسط العمر المتوقع، ونسب التكاثر الإجمالية والصافية، وحتى هياكل أعمار السكان، و تحليل الخصائص مثل التركيب العمري والنوعي والإجتماعي والإقتصادي للسكان، وهو ما يساعد في التخطيط التنموي وتوفير الخدمات(الأخرس، 1980).

المشكلة السكانية:

يقصد بها عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات؛ والقضية السكانية ، وهي من العقبات الرئيسية أمام جهود التنمية في العديد من المجالات الإقتصادية والصحية والتعليمة والخدمية، كما أنها حجر عثرة في طريق نجاح السياسات الرامية لمكافحة البطالة والفقر بالإضافة إلى تهديد الاستقرار الإجتماعي والحد من نصيب الفرد من الموارد الطبيعية والدخل الوطني. المشكلة السكانية لا يوجد لها قانون عام ولا تأخذ نفس المعنى والنتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل، بل لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الإقتصادية هي التي تحدد طبيعة المشكلة السكانية. لذا يجب أن يكون هناك توازن بين حقوق الفرد في الانجاب المناسبة مع قدراته، وحق المجتمع في التقدم والنمو(مصطفى، 2020).

التغيير السكاني:

هو عملية فهم وتحليل التغيرات التي تحدث في الهيكل والتركيبة الديموغرافية لسكان منطقة أو بلد. يعتبر فهم التغيير السكاني ضروريًا لتطوير السياسات الحكومية بشكل فعال واستراتيجي. تُشكّل هذه المعلومات أهميةً بالغة للحوكمة الرشيدة وفي صياغة السياسات والتخطيط للتنمية وتقليل المخاطر والاستجابة للكوارث وتحليلات برامج الرفاه الإجتماعي وسوق الأعمال التجارية، ويساعد تعريف التغيير السكاني في تحديد احتياجات السكان وتوجيه توزيع الموارد والخدمات العامة بناءً على الاحتياجات المتغيرة للسكان. يمكن أن يساعد في توجيه الاستثمارات في البنية التحتية والصحة والتعليم والإسكان والنقل وغيرها من القطاعات(بدر، و العبدي؛ 2019).

بيانات إحصاءات المنشآت:
توفر معلومات عن عدد المشتغلين في الأنشطة الخاصة بالمنشأة، بما في ذلك التوزيع حسب الجنسية والجنس، وهي أساسية لتقديم معلومات حول مصادر البيانات الإحصائية. إحصاءات المنشآت هي المصدر الأول والرئيسي لدراسة تنوع مناطق توزيع السكان، ويعرف بأنه العملية الشاملة لحصر مواقع الأفراد والتعرف على حالتهم الإقتصادية والإجتماعية(الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

الأهداف الرئيسية للإحصاءات السكانية والدراسات السابقة:
شملت الدراسات السابقة المطلع عليها في الإحصاء السكاني تعدادات السكان وتقييمات النمو السكاني وتأثيره على التنمية، وتوفير قاعدة بيانات أساسية لصنع القرارات التنموية على مستوى الحكومة والقطاعات المختلفة المرتبطة بها، حيث هدفت معظم هذه الدراسات إلى فهم حجم السكان وتوزيعهم وتركيبتهم، وتأثير ذلك على الموارد والسياسات التنموية، وأظهرت مؤشرات ساعدت في فهم عميق للتغيرات السكانية التي تحدث في حجم السكان، وتركيبتهم وتوزيعهم، وبما يساعد في تحديد الاحتياجات المستقبلية، وتوفير المعلومات الدقيقة لتحديد الاحتياجات في مجالات مختلفة مثل التعليم والصحة والإسكان والتوظيف، وصنع القرارات التنموية، وتحسين السياسات التقيمية لتحسين السياسات الإجتماعية والإقتصادية المتعلقة بالسكان، وإجراء المقارنات، حيث يتم توفير إمكانية إجراء مقارنات بين فترات زمنية مختلفة أو بين مناطق مختلفة لفهم التغيرات السكانية(Joachim, 2020).
توفر الإحصاءات السكانية بيانات ديموغرافية واقتصادية وإجتماعية شاملة لفهم الواقع السكاني، بينما تركز الدراسات السكانية على تحليل هذه البيانات لوضع خطط تنمية مستدامة، وتوقع الإتجاهات المستقبلية، ومعالجة المشكلات السكانية مثل نقص الخدمات أو توزيع القوى العاملة غير المتوازن(الهيئة العامة للإحصاء، 2024).
يعتبر الإحصاء السكاني أداة حيوية لفهم المجتمع وإتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة، وتعتبر دراسة الإحصاء ذات أهمية كبيرة في مختلف المجالات، حيث تساعد على فهم البيانات وتحليلها وإتخاذ القرارات الصائبة بناءً على معلومات دقيقة، وعليه فهو يلعب دوراً حيوياً في البحث العلمي والتخطيط والتنمية في مختلف القطاعات. تكمن أهمية دراسة الاحصاء السكاني في تعزيز قدرة الفرد على معالجة المعلومات بسرعة وفعالية، وحل المشكلات الصعبة(Joachim, 2020).
تساعد دراسة تحليل الإحصاءات السكانية على تنمية التفكير النقدي والإبداعي، وتحسين القدرة على حل المشكلات وإتخاذ القرارات يمكن أن تحسّن مهارات الدراسة الجيدة قدرة الفرد على دراسة الإحصاء السكاني في توفير معلومات دقيقة حول حجم وتوزيع وتركيب السكان، مما يساعد في التخطيط السليم وإتخاذ القرارات المناسبة في مختلف المجالات، سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو صحية(Patrick, 2018).
تكمن أهمية دراسة الإحصاءات السكانية في قدرتها على توفير أدوات لتحليل البيانات وفهم الظواهر المختلفة، مما يساعد في إتخاذ قرارات مستنيرة في مختلف المجالات. يساهم الإحصاء في تلخيص البيانات، واكتشاف الأنماط، واختبار الفرضيات، والتنبؤ بالنتائج، مما يجعله أداة أساسية في البحث العلمي، والتخطيط، وصنع القرار.

تناولت معظم الدراسات السابقة الأساليب الاحصائية والنماذج الاحتمالية المستخدمة في دراسة المجتمعات السكانية من خلال استعراض مفاهيم الاحصاء السكاني، ومقاييس الوفيات، ومقارنات مسببات الوفاة، وجداول الحياة، ومقاييس الخصوبة، و تحليل الهجرة، وجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالسكان في منطقة محددة وفي فترة زمنية معينة. وشملت هذه البيانات عدد السكان وتوزيعهم وتركيبتهم وخصائصهم الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية، ولأجل فهم أسباب التغيرات السكانية وتأثيرها على المجتمع والإقتصاد والتنمية، والذي يتم من خلال التعداد السكاني دراسة التركيب السكاني والتفاصيل النوعية للسكان لمعرفة اتجاهاتيم واستطلاعتهم ومدى الكثافة والإزدحام وضغطهم على موارد الدولة، بالإضافة الى توفير بيانات دقيقة عن عدد السكان وتوزيعهم وتركيبتهم العمرية والنوعية، بالإضافة إلى معلومات عن ظروف المعيشة والإقتصاد الإجتماعي الخاص بهم (Patrick, 2018).

التقديرات الإحصائية للسكان مطلوبة وأساسية بشأن السنوات التي لا ينظم فيها تعداد لأجل توفير قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن السكان، تشمل معلومات عن عددهم وتوزيعهم وتركيبهم وخصائصهم المختلفة، وتحديد احتياجاتهم في مجالات مثل الصحة والتعليم والإسكان والبنية التحتية، مما يساعدهم على إتخاذ قرارات مستنيرة في مختلف المجالات، ولإجراء البحوث والدراسات الإجتماعية والإقتصادية، وفهم الإتجاهات السكانية والتغيرات الديموغرافية(الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2017).

تتيح الإحصاءات السكانية رصد التغيرات السكانية مع مرور الوقت، مثل النمو السكاني، والهجرة، والتركيب العمري للسكان، مما يساعد على فهم التحديات والفرص المستقبلية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال توفير معلومات دقيقة حول السكان واحتياجاتهم، مما يساعد على توجيه الموارد بشكل فعال. بالإضافة الى تعزيز التعاون الدولي في مجال الإحصاء، ومن خلال توحيد المفاهيم والمنهجيات، وتبادل البيانات والمعلومات بين الدول. تعتبر الإحصاءات السكانية أساساً للتخطيط للتنمية في مختلف المجالات، وتساعد في تحديد الاحتياجات المستقبلية للسكان، وتوجيه القرارات في مجالات مثل التعليم والإسكان والصحة، وتحسين جودة حياة السكان، من خلال توجيه الموارد بشكل فعال ، ولتلبية احتياجاتهم من خلال تحليل الإتجاهات السكانية والتغيرات الديموغرافية الجديدة والتوقعات المستقبلية، مما يساعد على فهم المستقبل وتوقع التحديات (Joachim, 2020).

مؤشرات مصفوفة الاحصاء السكاني:

قد طور علماء الأحصاء نظريات وأدوات وأساليب لفهم أسباب ازدهار وتنوع بعض الأنواع من المجتمعات وعدم ازدهار أخرى بشكل أفضل في المجتمع من خلال استخدام الكثافة السكانية البشرية كمتغير في البحوث الجغرافية، ودراسة مسألة الكثافة السكانية بعناية والتهديدات المرتبطة بها، وإدراج الكثافة السكانية في الدراسات الصحية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو السلوكيات الشخصية والوضع الإجتماعي والإقتصادي والإزدحام والرعاية الصحية والنقل وغيرها من خلال مؤشرات دالة. تظهر المؤشرات أهمية هذه التغييرات للحياة الحضرية والصحة وغيرها من النتائج وتبيان العلاقة بين كثافة السكان والتقييم الذاتي للرفاهية، والمرافق المحلية ومراكز التسويق ذات الكثافة العالية من الثروة، والوضع الإجتماعي والإقتصادي،

والعرق، والانتماء العرقي، والعمر، وعوامل أخرى تؤثر على الوصول إلى الخدمات التي تساهم في نتائج الصحة البشرية، وتمركز الشوارع الكبرى وخدمات الاتصالات والرعاية الصحية حول تجمعات السكان الأثرياء، إلى جانب وسائل الرفاهية، وحركة الأشخاص والوظائف والخدمات المستمرة، والعملاء المحتملين ذوي الدخل الجيد ، وهذا الأمر جزءاً أساسياً من برامج تحسين جودة البنية التحتية للمجتمع مع تحسن الوصول العام إلى الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات المتعلقة بجودة الحياة(Rowland, 2008).

تشمل المصفوفة مؤشرات الإحصاء السكاني عدد السكان، والتوزيع العمري والنوعي، ومعدلات النمو السكاني، والتوزيع الجغرافي للسكان، ومعدلات الخصوبة والوفيات، والهجرة، ومعدلات البطالة والتشغيل، ومستويات التعليم والدخل، والحالة الصحية للسكان، ومؤشرات سوق العمل، وغيرها من البيانات الديموغرافية والإقتصادية والإجتماعية، وتشمل تفصيل مؤشرات الإحصاء السكاني، وعدد السكان، وإجمالي عدد الأفراد في منطقة معينة، والتوزيع العمري والنوعي، ونسبة السكان حسب الفئات العمرية (أطفال، شباب، بالغين، مسنين) ونسبة الذكور والإناث، ومعدلات النمو السكاني والتي تعبر عن معدل الزيادة أو النقصان في عدد السكان خلال فترة زمنية معينة، ويشمل النمو الطبيعي (الولادات والوفيات) والهجرة. تقدم الاحصاءات السكانية مؤشرات التوزيع الجغرافي والتي فيه يظهر توزيع السكان حسب المناطق الجغرافية المختلفة (مدن، قرى، محافظات)، ومعدلات الخصوبة والوفيات، وحركة السكان من وإلى منطقة معينة، وتشمل الهجرة الداخلية (داخل الدولة) والخارجية (بين الدول) (Patrick, 2018).

تتضمن أعمدة وصفوف مصفوفة الاحصاء السكاني مؤشرات عن معدلات البطالة والتشغيل، وتعبر عن نسبة السكان الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه، ونسبة السكان المشتغلين، ومؤشرات عن مستويات التعليم. تظهر نسبة السكان الحاصلين على مستويات تعليمية مختلفة (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي)، بالاضافة لمؤشرات الدخل والثروة، وتصنيفات متوسط الدخل الفردي، وتوزيع الثروة بين السكان، والحالة الصحية، ومعدلات الإصابة بالأمراض، ومتوسط العمر المتوقع، ومؤشرات الصحة العامة، ومؤشرات سوق العمل. توضح معدلات المشاركة في القوى العاملة الفعالة، ومعدلات البطالة، وأنواع الوظائف المتاحة مع توضيحات لعناصر العوامل الإجتماعية التي تشمل معدلات الزواج والطلاق، وحجم الأسرة، والتركيبة العائلية وغيرها (زيني، وآخران، 1980).

تساعد بيانات مصفوفة الاحصاء السكاني فهم البيانات وتحليلها، حيث تزود الباحثين والدارسين بالأدوات اللازمة لفهم البيانات الكمية والوصفية، واستخلاص المعلومات ذات الصلة، واكتشاف الأنماط والعلاقات بين المتغيرات، وعليه فهي أساسية في إتخاذ القرارات المستنيرة من خلال التحليل الإحصائي، وتمكن تقييم الخيارات المختلفة واختيار الأفضل بناءً على الأدلة والبيانات المتاحة، مما يقلل من المخاطر ويحسن فرص النجاح في عمليتي التخطيط والتنبؤ وادارة القدرات المادية والمجتمتعية في التنمية (Rowland, 2008).

تساعد معلومات مصفوفة الاحصاء السكاني في التخطيط للمستقبل من خلال التنبؤ بالإتجاهات والنتائج المحتملة، مما يمكّن من وضع خطط فعالة لتحقيق الأهداف المرجوة، وهي أداة لا غنى عنها في البحث العلمي، حيث يساعد في تصميم الدراسات، وجمع البيانات، وتحليلها، وتفسير النتائج، مما يساهم في تطوير المعرفة والوصول إلى استنتاجات موثوقة. يمتد

تطبيق الإحصاء ليشمل مجالات متعددة وواسعة مثل الإقتصاد، والإجتماع، والطب، والهندسة، والتعليم، وغيرها، مما يجعله تخصصًا حيويًا في العصر الحديث، ويساهم في تحسين الجودة والإنتاجية في مجال الأعمال والصناعة، يساعد الإحصاء في تقييم جودة المنتجات، وتحسين العمليات الإنتاجية، وتحديد المشكلات المحتملة، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية.
تساهم معلومات مصفوفة الاحصاء السكاني بقدر كبير في فهم السلوك البشري، ودوافع الأفراد، والعلاقات الإجتماعية، مما يسهم في معالجة المشكلات الإجتماعية ووضع حلول فعالة، وتطوير السياسات والتشريعات من خلال توفير البيانات اللازمة لصناع القرار في وضع السياسات والتشريعات التي تخدم المجتمع وتلبي احتياجاته. بالاضافة الى تقييم الأداء والبرامج من خلال تقييم أداء المؤسسات والبرامج المختلفة، وتحديد نقاط القوة والضعف، وإتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء وتقييم تنمية المهارات الشخصية للقوة العاملة ، والتدريب، وحل المشكلات، وهي مهارات أساسية في الحياة العملية والشخصية لأفراد المجتمع (Rowland, 2008).

أهمية التحليل الإحصائي في الدراسات السكانية:

يولّد الإحصاء السكاني ثروة هائلة من البيانات، تشمل عدد السكان وتوزيعهم المكاني وتركيبتهم العمرية والنوعية، فضلاً عن ظروف معيشتهم وغيرها من الخصائص الإقتصادية الإجتماعية المهمة. التحليل الإحصائي يلعب دوراً مهماً في تأثير التنوع في تحسين معيشة السكان والإستغلال الأمثل للإمكانيات والمقدرات المجتمعية وتغيرات وديناميكيات السكان. يستخدم ايضا لتحليل بيانات حجم السكان وخصائصهم، ويقدم لنا مؤشرات تساعد من خلاله فهم اتجاه معدلات المواليد والوفيات والهجرة. هذا يعطي فكرة واضحة عن الوضع السكاني الحالي والتوجه المستقبلي. كما يساعد في التعرف على التحديات الكبيرة التي نحتاج لحلها بعمق التفكير والتخطيط لأن التنمية تبدأ من توفيرِ بنيةٍ معلوماتية متينة تستند عليها كافة مشاريع البناء والنماء في مختلف المجالات، فوراء كل قرار تنموي معلومةٌ يتمُّ الاستناد عليها، وبيانٌ ترتكز عليه منظومةُ عملٍ متكاملة، ورقمٌ يتعدَّى لغة الأرقام إلى لغة أعمق هي لغة الإحصاءات السكانية (ابراهيم، 2025).
يُعدّ إجراء إحصاءٍ سكاني وإسكاني من بين أكثر المهام تعقيداً واتساعاً التي قد تضطلع بها دولةٌ ما في أوقات السلم، ولهذا فالبيانات السكانية حاسمة لفهم التغيرات في عدد السكان، واستخدام التحليل الإحصائي يساعد في تقدير الوضع السكاني وفهم مدعمات السياسات التنموية. هناك أشكال مختلفة للتحليل السكاني بما في ذلك تحليل الدراسات التفصيلية ، وبناء السياسات والخطط يعتمد على بيانات سكانية دقيقة وتحليلها (الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء، 2017). التحليل الإحصائي يدعم فهم التغييرات الديموغرافية والقرارات المتخذة بشأنها، وزيارة كل الأسر، والمتابعة الدقيقة لأنشطة الإحصاء السكاني وتحليلها ونشرها والاستعانة بالبيانات الناتجة عنها(Joachim, 2020).
يُستخدم التحليل من خلال المعلومات المحصل عليها لتشخيص الوضع السكاني الحالي، ويقدم صورة حقيقية للحالة الديموغرافية من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة والقادرة على تحديد الوضع السكاني بدقة، حيث يظهر ارتفاعات في نمو السكان عددا وتنوعا، ومعدلات الخصوبة والوفيات، والهجرة والإسكان. تشير المؤشرات السكانية أيضا إلى التغيرات المحتملة،

و هذا يساعد على توقع ما يمكن أن يحدث في المستقبل القريب والبعيد، وتقييم السياسات والبرامج السكانية، يساهم التحليل في تقييم البرامج والسياسات السكانية. يُقيم كيفية تحقيقها للأهداف. يستخدم لرصد تأثيرات التداخلات السكانية السابقة مما يساعد في تحسين التداخلات المستقبلية، وعليه تسهل عملية التحليل، وفهم تغيرات السكان وتقييم السياسات السكانية وفق أفضل المنهجيات التحليلية في الدراسات السكانية.

يستخدم الباحثون التنوع في الأساليب البحثية والبرمجيات والمنهجيات المتطورة في ادارة البيانات السكانية التي تُمكِن العلماء من رصد مستقبل السكان بطريقة دقيقة، ومنها استبيانات دقيقة لجمع معلومات عن مواضيع كثيرة كالدخل ومستوى التعليم ولدراسة أعمق عن السكان وعن العوامل التي تؤثر في حياتهم المجتمعية، ويستفاد من هذا في تحليل البيانات الكبيرة عن كل معلومة مشتقة منها، وعليه فهي آلية لفهم تغيّرات السكان ومستقبلهم، وبيانات التعداد ، وهي مفتاح لمعرفة كل شيء عن السكان ومناطق تواجدهم بما يُفضي إلى تفاصيل هامة منها حجم السكان وأين يعيشون وهوياتهم، وبما يساعد في صناعة السياسات والبرامج الصحيحة لأجل حل المشكلات السكانية بشكل فعّال، وكل هذه المعلومات تساعد في فهم وضع السكان الآن وتوقعات المستقبل وفق الدراسات الاستقصائية المتعمقة.

الدراسات السكانية تكشف عن التحديات والفرص التي تواجه المجتمع، حيث تزود هذه الدراسات الحكومات والمؤسسات بالمعلومات الهامة. تساعدهم في وضع خطط تفاعلية لمعالجة قضايا السكان. التحليل الإحصائي السكاني مهم لانه يساعد في فهم تغيرات في عدد الناس، ويقدم أدوات لتقييم أهمية السياسات السكانية. يساعد التحليل في دراسة أرقام السكان وخصائصهم، ويعطي فهم دقيق للتحديات التي نواجهها في المجتمع. يساهم التحليل الإحصائي في تقييم فعالية السياسات والبرامج السكانية بمراقبة البيانات قبل وبعد تطبيق السياسات، يمكن قياس نجاحها، ويحافظ ذلك على فاعلية مشاريع المستقبل ومن خلال استخدام المنهجيات المتنوعة التي تحسن تحليل النتائج المنبثقة من تحليل التعداد السكاني والبحوث الميدانية السكانية(Hinde, 2014).

الإحصاء و التعداد السكاني يعبر عن المسح الرسمي، ويستخدم لمعرفة عدد الأشخاص في بلد ما، ويهدف لجمع معلومات عنهم مثل أعمارهم ووظائفهم، ويتطرق أيضًا إلى أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية. يعتبر الإحصاء السكاني مهمًا لأنه يقدم صورة شاملة عن المجتمع، ويوفر معلومات تساعد في إجراء المقارنات والتنبؤات الديموغرافية. تُستخدم المعلومات السكانية في تخطيط التنمية الإجتماعية والإقتصادية لأجل إتخاذ القرارات الصائبة وصياغة السياسات التنموية. نجد أهمية الإحصاء السكاني وفوائده في تقديم المعلومات الأساسية والمهمة، والتي تفيد في التخطيط وصنع القرار وتوجيه مؤشرات التخطيط الاستراتيجي ومستلزمات التنمية المستدامة، وهذا يسهم في تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي للدول. كانت الهجرة الصافية الإيجابية هي المحرك للنمو السكاني، بينما كان التغير السكاني الطبيعي سلبيًا بتعويض التغير الطبيعي السلبي بتأثير الهجرة الصافية الإيجابية أو السلبية.

يُقدم التوازن الديموغرافي لمحة عامة عن التطورات الديموغرافية السنوية في دول الاتحاد الأوروبي؛ وتتوفر إحصاءات التغير السكاني بأرقام مطلقة ومعدلات خامة "المعدل الخام للنمو السكاني" هو نسبة إجمالي النمو السكاني خلال العام إلى متوسط عدد سكان المنطقة المعنية في ذلك العام، وتُعبر هذه القيمة عن كل 1000 شخص". التغير الطبيعي في السكان هو الفرق

بين عدد المواليد الأحياء وعدد الوفيات، و التغير الطبيعي موجبًا، فغالبًا ما يُشار إليه بالزيادة الطبيعية. "الهجرة الصافية" هي الفرق بين عدد المهاجرين وعدد المهاجرين إلى من الداخل نحو الخارج. ومؤشر الفرق بين إجمالي التغير السكاني والتغير الطبيعي هو أساسي، ويُشار إلى هذا المفهوم باسم "الهجرة الصافية بالإضافة إلى التعديل الإحصائي.

تشمل أساليب التعدادات السكانية، الاستبيانات المباشرة وغير المباشرة، وتحليل البيانات الضخمة باستخدام الخوارزميات والذكاء الاصطناعي، وتُستخدم في مجالات متنوعة مثل علم الإجتماع والإقتصاد والصحة العامة والتسويق والتعليم لأن أساس التعداد السكاني، هو مَسْح عام تقوم به الحكومات، بهدف جمع معلومات عن المجتمع الذي تحكمه، ويحدد الإحصاء السكاني مقدار عدد السكان، ومعلومات أخرى، كالسن والعمالة والدخل والعِرْق والجنس. ويجري التعداد السكاني عادةً على فترات منتظمة، مثل كل عشر سنوات. وتمثل بيانات ومعلومات التعدد السكاني مجرعا أساسيا في أخذ القرارات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. يمكن أن تستند أرقام السكان التي ترسلها الدول إما إلى بيانات من أحدث تعداد معدل حسب مكونات التغير السكاني (المواليد الأحياء والوفيات والهجرة والنزوح) التي تم إنتاجها منذ آخر تعداد، أو بناءً على سجلات السكان. يجب بعد ذلك مراجعة تقديرات السكان المنتجة باستخدام المكونات الديموغرافية منذ آخر تعداد بمجرد توفر نتائج التعداد، لمراجعة وإعادة أساس سلسلة إحصاءات السكان للعقد السابق (Hinde, 2014). الإحصاء السكاني الوطني هو المصدر الوحيد للمعلومات للتعرف على أشكال الإقصاء الإجتماعي أو الديمغرافي أو الإقتصادي مثل أوجه انعدام المساواة حسب الموقع الجغرافي، أو العرق، أو الإثنية، أو الدين، أو الخصائص الأخرى. بل إن الإحصاء السكاني يتيح بيانات عن المناطق المحرومة والفئات الأكثر ضعفا مثل الفقراء والشباب والمسنين، وذوي الإعاقات، والنساء، والفتيات. إذ يجمع التعداد السكاني مجموعة واسعة من البيانات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر العمر والجنس والعرق، والحالة الإجتماعية، ومستوى التعليم، والبطالة، والعوق وغيره. وتتيح مجموعة البيانات الشاملة هذه تحليلًا متعمقًا للإتجاهات والأنماط الديموغرافية، والتي يمكن أن تفيد قطاعات مختلفة، بما في ذلك الإقتصاد والرعاية الصحية والتخطيط الحضري، ويمكن أن تختلف تفاصيل البيانات المجمعة بناءً على الأهداف المحددة للتعداد السكاني.

ينطوي الإحصاء السكاني على الإحصاء العددي الكامل للسكان في البلد أو الإقليم أو المنطقة المَعنية. يولّد الإحصاء السكاني ثروة من البيانات، تشمل عدد السكان وتوزيعهم المكاني وتركيبتهم العمرية والنوعية، فضلاً عن ظروف معيشتهم وغيرها من الخصائص الإقتصادية الإجتماعية المهمة. وتُشكّل هذه المعلومات أهميةً بالغة للحوكمة الرشيدة، وفي صياغة السياسات والتخطيط للتنمية وتقليل المخاطر والاستجابة للكوارث وتحليلات برامج الرفاه الإجتماعي وسوق الأعمال التجارية. إن إجراء التعداد السكاني يفرض العديد من التحديات، بما في ذلك ضمان جمع البيانات بدقة، والوصول إلى السكان الذين يصعب إحصاؤهم، والحفاظ على السرية. وقد تؤدي قضايا مثل نقص أو زيادة الإحصاء إلى تناقضات كبيرة في البيانات، مما قد يؤثر على توزيع الموارد وقرارات السياسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحديات اللوجستية، مثل الوصول إلى المناطق النائية أو معالجة الحواجز اللغوية، يمكن أن تعقد عملية العد.

يُعدّ إجراء الإحصاء السكاني بحكم نطاقه عملية مُكْلفة تتطلب موازنة دقيقة وتخطيطا دقيقا وحشداً للموارد في الأوان المطلوب. كثيرا ما تُرجَأ الإحصاءات السكانية بسبب انعدام التمويل أو

تأخر الإفراج عن الأموال، وبالتالي فإنّ بناء شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن بينهم شركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لنجاح تنفيذ الإحصاءات السكانية واستمراريتها، وعليه يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الفني والمالي للتحقق من الجودة العالية للإحصاءات السكانية، ومن إتباعها المبادئ والمعايير الدولية، وإنتاج بيانات ذائعة الانتشار ومستغلة في التنمية.

تتضمن استمارة التعدادالسكاني باعتبارها اداة لجمع بينات ومعلومات احصائية على محاور متنوعة تتعلق بخصائص حياة الفرد ضمن قطاعات الصحة، والتعليم، والعمل، والسكن، والخدمات، بهدف الحصول على المعلومات الدقيقة عن أعداد الأسر والساكنين في كل منزل لمعرفة المستوى العلمي لكل مواطن، فضلاً عن التعرف على الأمراض التي تعاني منها الأسر، من أجل الحصول على أصغر التقسيمات الإدارية التي تصل إلى حد الزقاق. يُعد التعداد الكامل أمر بالغ الأهمية بالنسبة للحكومات والمنظمات؛ لأنه يوفر صورة تفصيلية عن السكان في نقطة زمنية محددة. وهذه البيانات ضرورية لصنع السياسات الفعّالة، وتخصيص الموارد، والتخطيط للخدمات العامة(Patrick, 2018). لأجل فهم التركيبة السكانية للسكان، تستطيع السلطات تلبية احتياجات دوائرها الانتخابية بشكل أفضل من خلال امدادها بالمعلومات الاحصائية الدالة لأجل ضمان توفير الخدمات، مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية الأساسية بشكل مناسب.

يدرس الباحثون من خلال التعداد السكاني التركيب السكاني والتركيب النوعي للسكان لمعرفة إتجاهاتهم وأنشطتهم ومدى الكثافة والإزدحام وضغط السكان على موارد الدولة، كما أنه مفيد في التجارة والصناعة، إذ يعتمد عليه المستهلكون والتجار لتوزيع السلع والخدمات. يتم تنفيذ عملية التعداد السكاني على ثلاث مراحل أساسية هي مرحلة حصر المباني، ومرحلة عد السكان، ومرحلة حصر المنشئات، ويشارك في تنفيذ التعداد السكاني كل عام الآلاف من العاملين بجهاز الإحصاء؛ ما بين مراقبين ومفتشين ومعاونين، ويعتبر التعداد السكاني مصدرا أساسياً لدراسة النمو السكاني لمنطقة معينة في فترة زمنية محددة، تختلف الطرق المستخدمة في إجراء التعداد بشكل كبير، حسب المنطقة وأهداف التعداد.

تشمل الطرق الشائعة للإحصاءات السكانية المسوحات والاستبيانات والمقابلات، والتي يمكن إجراؤها شخصيًا أو عن طريق البريد أو عبر الإنترنت. يتأثر اختيار المنهجية بعوامل مثل السكان المستهدفين، والموارد المتاحة، ومستوى التفاصيل المطلوبة في عملية جمع البيانات. ولقد أحدثت التطورات في التكنولوجيا تحولاً كبيراً في طريقة إجراء التعدادات السكانية. فقد أدى استخدام الاستطلاعات عبر الإنترنت، وأدوات جمع البيانات المحمولة، وأنظمة المعلومات الجغرافية إلى تبسيط عملية العد، مما جعلها أكثر كفاءة وسهولة في الوصول إليها. كما تسهل التكنولوجيا أيضًا إجراء التعدادات في الوقت الفعلي تحليل البيانات مما يسمح بالحصول على رؤى أسرع بشأن التغيرات والإتجاهات الديموغرافية، والتي يمكن أن تكون حاسمة لإتخاذ القرارات في الوقت المناسب(Patrick, 2018).

تعتبر الثقة العامة في عملية التعداد السكاني أمراً بالغ الأهمية، لأنها تشجع المشاركة وتضمن دقة البيانات التي يتم جمعها. تُستخدَم إحصاءات التغير السكاني وتركيبته السكانية بشكل متزايد لدعم عملية صنع السياسات، ولتمكين رصد السلوك الديموغرافي في السياقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. ويتعلق هذا تحديدًا بالتطورات الديموغرافية التي تُركّز على

احتمال انخفاض الأهمية النسبية للسكان في سن العمل، وما يقابله من زيادة في عدد كبار السن. ويمكن استخدام هذه الإحصاءات لدعم مجموعة من التحليلات المختلفة، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بشيخوخة السكان وآثارها على استدامة المالية العامة والرعاية الإجتماعية، وتقييم الخصوبة كخلفية لسياسات الأسرة، أو الأثر.

البيانات السكانية هي مجموعة المعلومات الإحصائية التي تصف خصائص السكان في منطقة جغرافية محددة أو فئة معينة، وتشمل متغيرات مثل العمر، والجنس، والمستوى التعليمي، والحالة الإجتماعية، والوظيفية، والدخل. تُستخدم هذه البيانات لتحليل الإتجاهات الإجتماعية والإقتصادية، ودراسة احتياجات السكان، ودعم التخطيط وإتخاذ القرار في مجالات مثل الصحة، والإسكان، والتعليم، والتنمية، وغيرها.

التحليل الديموغرافي وإنتاج المؤشرات الديموغرافية:

تندرج مؤشرات التحليل الديموغرافي ضمن المؤشرات الإحصائية الكلية، لأن الخصائص والإتجاهات والتغيرات الديموغرافية تؤثر بصورة مباشرة في كافة مناحي حياة المجتمعات البشرية، فحاجات السكان إلى كافة السلع والخدمات خاصة الأساسية منها ترتبط ارتباطاً مباشراً بعددهم وتركيبهم وبالتغيرات التي طرأت وتطرأ عليهم، كما أن خطط الحكومات وموازناتها لتقديم الخدمات لمواطنيها تتأثر بخصائص السكان وبالتغيرات الديموغرافية خاصة السريعة منها.

تولي كافة الدول عناية لجمع البيانات الإحصاءات السكانية بإجراء التعدادات والمسوح وإنشاء السجلات الحيوية لتستطيع أن تقيس الخصائص والتغيرات السكانية عن طريق تقدير عدد من المقاييس والمؤشرات الديموغرافية. توفر هذه البيانات والمؤشرات عدة استعمالات منها بالاساس التشخيص من خلال معرفة وفهم الوضع الراهن واكتشاف وتحديد القضايا والمشكلات ومن ثم التخطيط للعمل على تغيير الوضع الراهن إلى الوضع المرغوب، و التقييم بتقدير مقدار وإتجاهات التغيرات أو النجاحات التي حققتها السياسات والخطط والبرامج خلال فترة زمنية معينة منتهية؛ التقديرات والإسقاطات السكانية، و توقع الوضع المستقبلي للسكان. تساعد المؤشرات الديموغرافية واضعي السياسات على فهم المشكلات القائمة والتباحث حولها وحول البدائل المتاحة لوضع الحلول المناسبة لها؛ وكسب المناصرة أو التأييد والدعم للسياسات والاستراتيجيات والبرامج السكانية ولأهدافها ورصد الموارد المالية اللازمة لتنفيذها (Hinde, 2014).

تُعد بيانات الإحصاءات السكانية الدقيقة أداة أساسية لإتخاذ القرارات المصيرية الناجحة على مستوى المراكز القيادية للدول، والمنظمات، وحتى الأسر، فهي تحتوي على معلومات مؤثرة مثل معدلات الإنجاب والوفيات، والبيانات الديموغرافية مثل العمر، والجنس، ومستوى الدخل السنوي، والمهنة، واللغة، وغيرها. ويلعب هذا النوع من البيانات دورًا محوريًا في التخطيط لتحقيق التقدم الإجتماعي، والإقتصادي، والسياسي، والثقافي لأي بلد. كذلك فإن تحليل البيانات السكانية بشكل دقيق يعتمد الإجابة على أسئلة حيوية تصاغ بشكل واضح لتحقيق الأهداف المرجوة. ان التعدد السكاني إذا ما أجري بطريقة منتظمة ومنظمة فانه سيكون عاملا قويا لدعم حقوق المواطنين بشكل عام وحقوق الفئات المهمشة بشكل خاص، لأنه سيتيح قواعد بيانات كبيرة بموجبها تتمكن الحكومات والمؤسسات المجتمعية القطاعية

من تأمين الحد الأدنى من تلك الحقوق، وكذلك يتيح للمؤسسات الدولية القطاعية مثل برامج الأمم المتحدة من تحديد مواطن الضعف وتوفير الدعم اللوجستي والمالي ومواجهة التحديات والطوارئ (الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

للتعدد السكاني فوائد جمة أهمها أنه يساعد على توزيع موارد الدولة على السكان بشكل عادل، وعلى توزيع ميزانية الدولة بشكل أفضل على قطاعات مثل التعليم والصحة، وعلى التخطيط للمشروعات التي تستهدف تطوير القطاع الإقتصادي والتنمية الإجتماعية، وفي رصد الكثافة السكانية وتحليل الظروف الإجتماعية والإقتصادية، وعلى تحديد نسب الأمية والبطالة، وعلى هذا الأساس تبدأ بتنفيذ عدد من الخطط التي تستهدف خفض هذه النسب، ويوفر معلومات دقيقة عن نسب الشباب وكبار السن، إلى جانب نسبة الذكور والإناث، ويفعل إتخاذ القرارات للقطاع الخاص للدولة، ويساعد على التخطيط من أجل التقليل من مشكلة الزحام في المواصلات العامة، حيث يعد ذلك عامل أساسي في تطوير خدمات المواصلات والعمل على توفيرها في مختلف أنحاء الدولة، ويوفر بيانات عن العمالة الوافدة وعدد المهاجرين، ويقدم حلول امام تحديات الزيادة السكانية(Patrick, 2018).

طرق إجراء التعداد السكاني:

أجرت الإمبراطورية الرومانية إحصاءات لتقدير عدد الرجال في سن الخدمة العسكرية وأجرت تعدادات أخرى لأغراض ضريبية، لكن هذه الإحصاءات كانت محدودة لأن أفراد الشعب الروماني كانوا مضطرين إلى إبلاغ المسؤولين الحكوميين في بلدتهم الأصلية لإحصائهم لذلك كان من النادر إحصاء الفقراء أو غير القادرين على السفر. تُجري الحكومات التعدادات السكانية على المستوى المحلي أو الإقليمي لأهداف مختلفة ، حيث يتم عد كل شخص من خلال مقابلات شخصية أو استبيانات دون الاعتماد على تقديرات، ومع ذلك، هناك حدود لهذا التعداد العام خاصةً في البلدان ذات المناطق النائية التي يصعب الوصول إليها (تقرير المعرفة، 2020). هناك طريقتين لإجراء التعداد السكاني أو إحصاء السكان، وهي :

طريقة الأمر الواقع (De facto method):

وفيها يتم التعداد بناءً على مكان إقامة الشخص الحالي، وغالبًا ما يُجرى في الليل ويُسمى "تعداد الليلة الواحدة One-night Enumeration"، ويُستخدم بشكل رئيسي في المناطق الحضرية في البلدان ذات الدخل المرتفع(Patrick, 2018).

طريقة بحكم القانون (De jure method):

وفيها يُجرى التعداد بناءً على مكان الإقامة الدائم للشخص، ومقارنة بالطريقة الأخرى يُعتبر هذا التعداد علميًا وعمليًا أكثر ويُطلق عليه "تعداد الفترة Period Enumeration". وتعد نيبال واحدة من البلدان القليلة جدًا التي تتبع هذه الطريقة(Patrick, 2018).

أنواع البيانات السكانية:

لا تقتصر جغرافيا السكان أو البيانات السكانية على معرفة عدد السكان فقط، بل تشمل أيضًا مجموعة واسعة من المعلومات المهمة، مثل العمر، و يمكن أن يكشف عمر السكان عن الكثير من الأنماط الحالية لسلوكهم وما يمكن أن يقوموا به في المستقبل (البياتي، 2009).

الموقع الجغرافي:
تُعد معرفة أماكن سكن الناس أحد الأسباب الرئيسية لإجراء التعدادات السكانية واحصاء السكان في العديد من الدول، وجدير بالذكر أن كثير من البرامج الحكومية تستند إلى الأنماط الديموغرافية للحصول على تمويلها. كما تساعد بيانات الموقع في تتبع حركة السكان بين المناطق المختلفة.

البيانات الإجتماعية والإقتصادية:
تُبرز هذه البيانات نوع التوزيع السكاني، مثل تركيز السكان في مناطق حضرية معينة، أو انتشار حالات مرضية مثل السرطان بالقرب من مناطق صناعية محددة.
العِرق: تُعتبر دراسة الأعراق في علم الديموغرافيا موضوعًا مثيرًا للجدل. علميًا، لا توجد "أعراق" متميزة بين البشر، فالاختلاف بين الآسيويين والأفارقة مشابه للاختلاف بين الأشخاص ذوي العيون البنية أو الزرقاء. ومع ذلك، لا تزال فكرة العِرق تلعب دورًا أساسيًا في المجتمعات حيث يُعرّف كثيرون أنفسهم كجزء من عرق معين لأسباب ثقافية. هذه الخصائص تساعد على تقديم صورة شاملة لفهم السكان وديناميكيتهم مما يسهم في تحسين التخطيط والتنمية على المستويات المحلية والعالمية.تنقسم البيانات السكانية للأفراد البشريين إلى نوعين رئيسيين حسب المصادر التي يتم جمع البيانات منها على النحو التالي(الجلبي، 1985):
النوع الأول: البيانات السكانية من المصادر الأولية، وهي البيانات التي يتم جمعها مباشرة من قبل باحث أو إحصائي أو جهة حكومية عبر طرق مثل التعداد السكاني أو الاستبيانات.
النوع الثاني: البيانات السكانية من المصادر الثانوية، وتشمل البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر موجودة مسبقًا مثل المجلات، والصحف، والتقارير السنوية، وغيرها، دون جمعها مباشرة من قبل جهة رسمية.الخصائص السكانية التي يوفرها التعداد.

الخصائص الديموغرافية:
تضمن متغيرات الإقامة الحالية، والإقامة الدائمة، ومكان الميلاد، ومكان العمل، حيث البيانات الديموغرافية مثل العمر، والجنس، والحالة الإجتماعية، والمستوى التعليمي، واللغة التي يتحدث بها الأفراد داخل المنزل، وعدد الأشخاص المقيمين في المنزل، وما إلى ذلك. أما الخلفية الإقتصادية: المهنة، والحالة الوظيفية، والمصدر الأساسي للدخل(Patrick, 2018).

استبيانات العينة الديموغرافية:
الاستبيانات التي تعتمد في إجرائها على عينة من السكان هي بديل شائع للتعداد السكاني العام، وهي فعالة من حيث الوقت والتكلفة، وتُستخدم هذه الطريقة من قبل شركات أبحاث السوق والمحللين السياسيين لجمع البيانات وتحليلها. تعتمد هذه الطريقة على استخدام معادلات رياضية لتحديد الحد الأدنى لعدد الأشخاص اللازمين لتشكيل عينة تمثيلية للسكان ليتم إجراء استطلاع أو استبيان مباشر لهذه العينة، ثم تُستخدم النتائج لاستنتاج الأنماط العامة لباقي السكان. يمكن أن تقدم استبيانات العينة نتائج أكثر دقة من إحصاء السكان الكامل خاصةً عندما يتم اختيار العينة بعناية، ولكن جميع العينات تحتوي على هامش خطأ تم التعبير عنه بنسبة مئوية ، وهو يعني أن نتائج الدراسة دقيقة بمعدل يزيد أو ينقص عن نسبة مئوية معتمدة نظاميا، وبالطبع هذه النسبة متغيرة على حسب كل دراسة بحثية، ولكن بشكل عام كلما زاد حجم

العينة، قل هامش الخطأ، وفيما يخص اختيار العينة موضع البحث فهو أمر يتطلب تحقيق عنصر العشوائية والتمثيل الكامل للسكان. قد تبدو هذه المهمة سهلة لكنها قد تكون معقدة (ابراهيم، 2025).

السجلات الإدارية الديموغرافية:

تُعتبر السجلات الإدارية وسيلة فعّالة لجمع البيانات السكانية دون الحاجة إلى إجراء تعداد شامل. تشمل هذه السجلات المعلومات المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية أو الهيئات المحلية، مثل سجلات المواليد والوفيات، وبيانات الضرائب، وسجلات المدارس، وسجلات الإقامة والهجرة. تُستخدم هذه البيانات لتكوين صورة دقيقة عن السكان، خصوصًا في الدول أو المناطق التي يصعب فيها إجراء التعدادات المباشرة بسبب التكاليف أو التحديات اللوجستية. تكمن ميزة السجلات الإدارية في توفير بيانات مُحدثة باستمرار، مما يجعلها أداة قيمة لتحليل التغيرات الديموغرافية بشكل دوري. ومع ذلك، قد تواجه هذه الطريقة تحديات مثل عدم اكتمال البيانات أو عدم توافقها بين المؤسسات المختلفة، ما يستدعي جهودًا لتوحيد وتنظيم هذه المعلومات لضمان دقتها واستخدامها الفعّال(الحديثي، 2000).

أهمية البيانات السكانية الديموغرافية:

يُعد علم السكان وما يشمله من جمع وتحليل البيانات السكانية أمرًا حيويًا بالنظر إلى التغير المستمر الذي يطرأ على المجتمعات في كل يوم وشهر وسنة. هناك ثلاثة أسباب رئيسية تعكس مدى أهمية البيانات السكانية من خلال جمع البيانات حول النمو والانحدار السكاني للمجمع. يبدو أن عدد سكانها يزداد بسرعة لا تصدق مع مرور القرون، والسبب الرئيسي لذلك بسيط ويرجع إلى أن كل زيادة في عدد السكان تخلق المزيد من الأفراد القادرين على الإنجاب لذا فإن عدد السكان ينمو أضعافًا مضاعفة تبعًا لذلك لأجل فهم المشكلات التي تنشأ بسبب الزيادة السكانية مع نمو عدد السكان تزداد الضغوط على المجتمعات. قد تنجم هذه الضغوط عن نقص الموارد اللازمة لإطعام وإيواء وتوفير الخدمات للسكان، أو بسبب الأمراض، أو الحروب، أو نقص المساحات المتاحة. يمكن التخفيف من هذه الضغوط من خلال الهجرة، كما أن الحروب والأمراض والمجاعات تخفف هذه الضغوط بشكل طبيعي من خلال تقليص عدد السكان (الحديثي، 2000).

تُعدُّ دراسات إحصاء السكان وجمع البيانات السكانية أداةً حيويةً لفهم الديناميكيات البشرية وتوجيه التنمية المستدامة. من خلال أنواعها المختلفة وطرق جمعها، تتيح هذه الدراسات للحكومات والمؤسسات تحديد احتياجات المجتمعات وتخطيط الخدمات بطريقة فعّالة. تُبرز أهمية هذه البيانات في رسم سياسات شاملة تُعزز من جودة الحياة، بدءًا من توفير الموارد الأساسية وصولاً إلى مواجهة التحديات الكبرى مثل التغير المناخي والهجرة والنمو السكاني، ومع استمرار تطور المجتمعات، تبقى البيانات السكانية الجسر الذي يربط بين الواقع الراهن والطموحات المستقبلية (البياتي، 2012).

إنّ التعداد السكاني ليس مجرّد عمليةٍ تقنيةٍ لجمع البيانات، بل هو عمليةٌ وطنيةٌ تعكس وعي المواطن وانتماءه، وتعتبر أساسًا لتطوير المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. ليس على الأقل للحاضر، الذي قد يراه المواطن لا ينعكس بشكلٍ مباشر، بل على الأجيال المقبلة بما فيههم

الأولاد والأحفاد. يُساعد التعداد في متابعة التغيّرات السكانية، مثل الشيخوخة أو التحضّر، مما يُمكّن الحكومات من التنبّؤ بالاحتياجات المستقبلية. كما يوفّر التعداد قاعدة بيانات قيمة للباحثين في مجالات علم الإجتماع، والإقتصاد، والديموغرافيا، مما يسهم في دراسة الظواهر السكانية وتوجيه الأبحاث العلمية.

تجربة التعداد للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية:

بدأت بواكيرُ التعداد مع الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - حيث شَهِدَ عام 1349هـ (1930م) بداياتِ أعمالِ الإحصاء بصدور نظام الإحصاء للواردات والصادرات لإدارة الجمارك في الحجاز، ثم تم إنشاءُ قسمِ الإحصاء في المديرية العامة للشؤون الإقتصادية بوزارة المالية والإقتصاد آنذاك، وفي السابع مِنْ شهر ذي الحجة عام 1379هـ (1960م) أصدر الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - نظامَ الإحصاءات العامة، كما تمَّ إنشاءُ المصلحة العامة للإحصاء بوصفها جهازًا مركزيًا للإحصاءات الرسمية في الدولة، وشهدت تلك المرحلة تأسيسَ إدارات متخصصة للإحصاء في كافة قطاعات الدولة ووزاراتها بهدفِ جمْعِ البيانات والمعلومات المتعلقة بأعمال كل قطاع ووزارة، كما شهدت تلك الحقبة الزمنية أولَ عمليةٍ إحصائيةٍ لحصر السكان والمباني والمؤسسات في كافة مناطق المملكة عام 1383هـ (1963م). وتواصل الاهتمامُ بالقطاع الإحصائي في عهد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - حيث شهد عهدُه بناءَ عددٍ تقديرات ومؤشرات إحصائية كتقديرات الناتج المحلي الإجمالي لعام 1386/ 1387هـ (1966/ 1967م) كما شهد عام 1389هـ (1969م) أولَ عملية حصرٍ عينيٍّ للمؤسسات الخاصة في المملكة العربية السعودية، وفي عام 1390هـ (1970م) تمَّ تنفيذُ أولِ بحْثٍ للإنفاق الاستهلاكي في مدن الرياض وجدة والدمام، وتمَّ إصدارُ أولِ نشرة سنوية عن الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة، وعام 1393هـ (1973م) تمَّ تنفيذ التعداد الزراعي الأول عن طريق وزارة الزراعة آنذاك، وفي عام 1394هـ (1974م) تمَّ إنجاز التعداد الأول للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية (الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

استمرت مسيرة الإحصاء في المملكة العربية السعودية مواصلةً دورها المهم في عهد الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله – ففي عام 1396هـ (1976م) تمَّ تنفيذُ التعداد الأول للمؤسسات الخاصة في المملكة العربية السعودية، كما تمَّ بحثُ الإنفاق الاستهلاكي في خمس مدن، هي الرياض، وجدة، والدمام، وأبها، وبريدة، ليشهد بعد ذلك عامُ 1400هـ (1980م) تنفيذَ بحثِ الإنفاق الاستهلاكي في عشرِ مدن رئيسة في المملكة، هي الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والدمام، والطائف، وأبها، وتبوك، والهفوف، وبريدة، كما تمَّ تنفيذ التعداد الإقتصادي العام للمملكة العربية السعودية عام 1401هـ (1981م) (الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

تَوَاصَلَ تطورُ مسيرةِ الإحصاء في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله – حيث شهد عام 1402هـ (1982م) أعمال التعداد الزراعي الثاني، وفي عام 1404هـ (1984م) بدأ إصدارُ نشرةٍ للأرقام القياسية لأسعار الجملة بشكلٍ دوري، كما تمَّ تطوير نشرات إحصاءات التجارة الخارجية، وتطويرُ نشرةِ الحسابات القومية، وفي عام 1411هـ (1990م) تمَّ تنفيذ التعداد الزراعي الثالث في المملكة، وفي عام 1413هـ (1992م) تمَّ صدور التعداد الثاني للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية،

كما تمَّ البدءُ في تطبيق نظام الحسابات القومية طبقًا لخطة تنفيذية متعددة المراحل، وفي عام 1414هـ (1993م) تمَّ تنفيذُ تعداد المُنشآت والبدءُ في استخدام النظام المُنَسَّق لتصنيف بيانات إحصاءات التجارة الخارجية، وفي عام 1416هـ (1995م) انتقلتْ تبعيةُ المصلحة العامة للإحصاءات مِنْ وزارة المالية إلى وزارة الإقتصاد والتخطيط(الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

استمر الاهتمامُ بالإحصاء في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - ففي عام 1425هـ (2005م) تمَّت أعمالُ التعداد الثالث للسكان والمساكن في المملكة، وفي عام 1426هـ (2005م) تمَّ تغييرُ اسمِ المصلحة إلى مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتكون مسؤولة عن الإحصاءات والمعلومات في المملكة العربية السعودية، وفي عام 1428هـ (2007م) تمَّ ارتباط مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات تنظيميًّا بمعالي وزير الإقتصاد والتخطيط. وفي عام 1428هـ (2008م) تمَّ البدءُ في تطبيق نظام الحسابات القومية، كما تم تطوير برامج الأسعار والأرقام القياسية، وفي عام 1430هـ (2009م) تمَّ توجيهُ الجهات الحكومية المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية بتزويد المصلحة بالبيانات والمعلومات الإحصائية بشكل دوري، كما تمَّ بدءُ العمل على الربط الإلكتروني بين المصلحة والأجهزة الحكومية، وفي عام 1431هـ (2010م) تمَّ تنفيذ التعداد الرابع للسكان والمساكن في المملكة العربية السعودية(الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

تُوِّجت مسيرةُ العملِ الإحصائي في المملكة العربية السعودية بنقلةٍ ساميةٍ في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - ففي عام 1437هـ (2016م) صدر الأمر السامي بتحويل مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إلى هيئةٍ عامةٍ تُسمَّى الهيئة العامة للإحصاء، تتمتع بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، تلا ذلك الموافقة على تنظيم الهيئة العامة للإحصاء الصادر من مجلس الوزراء، والذي تضمن عدة مواد جديدة لتنظيم العمل الإحصائي، وبدأ التحول الجذري في القطاع الإحصائي بخطوات واسعة، وبدأت الهيئة بحمد الله تقديم البيانات والمعلومات ومختلف المنتجات الإحصائية لكافة الجهات الحكومية والمنظمات بشكلٍ مضاعف عما كانت عليه، ففي الوقت الذي كانت السنوات السابقة للتحول الإحصائي تشهد ما بين 8 مسوح إلى 11 مسحًا سنويًّا؛ أنجزت الهيئة في العام الماضي وحده قرابة الـ 43 مسحًا ميدانيًّا، وهذا العام تم إنجاز قرابة الـ 56 مسحًا(الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

لقد وضعت النقلة للهيئة العامة للإحصاء السعودية بين مختلف الأجهزة الإحصائية الدولية حراكًا تطويريًّا في كافة الأصعدة يهدِفُ إلى الدفع قُدُمًا بالتنمية الإقتصادية الشاملة، مما حفَّزَ جميع أجهزة الدولة إلى أن تعمل بإيجابية مع مقتضيات المرحلة، فعملية التنمية الشاملة تعتمد على عددٍ من المرتكزات التي تم بدء العمل بها، كتعدد مصادر الدخل، ونمو المُدخرات، وصناعة فرص العمل، وإيجاد تشاركية فاعلة بين القطاعين العام والخاص، واستمرارية تنفيذ المشاريع التنموية والخدمية، وإحداثُ حراكٍ تطويريٍّ شامل للخدمات، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وكذلك رفع كفاءة استخدام الموارد، والحدُّ من الهدر، ورفعُ تنافسية قطاع الأعمال، وكل ما نشهده في قيادة مجلس الشؤون الإقتصادية والتنمية لمسيرة التنمية يُحَمِّلُنا في قطاع الإحصاء مسؤوليةً مُضاعفةً في جودة المنتجات الإحصائية التي تعد المُدخلات الرئيسة للتخطيط التنموي الفاعل والتطوير المستمر(الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

أصبحَ دورَ الهيئةِ العامةِ للإحْصاءِ أكثرَ أهميةً في ظلِّ مشروع التحول الوطني، فتوفير البيانات الدقيقةِ والمؤشراتِ الإحصائيةِ الفعَّالة، وتطوير أدوات القياس يُعدُّ الوقودَ الحقيقيَّ لخُطَطِ التنميةِ والتطوير وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وإدراكُنا لهذا الدورِ تعمل الهيئةِ العامةِ للإحْصاءِ بكل طاقاتها وإمكانياتها الماديةِ والبشريةِ في سبيلِ الوصول لتحقيق الرؤيةا بأنْ تكون المرجعَ الإحصائي الأكثرَ تميزًا وابتكارًا لدعمِ التنمية الإقتصاديةِ والإجتماعيةِ في المملكة العربيةِ السعودية، من خلال تقديم مُنتجاتٍ وخدماتٍ إحصائية محُدَّثة تتمتع بالدقةِ والشموليةِ، وفقًا لأفضلِ المعايير والممارساتِ الدولية، فتكتسب المصداقية والموثوقية من جميع العملاء، لما تتمتع به من احترافية عالية، تحقق لها الريادة في تطويرِ القطاعِ الإحصائي دعمًا لخطط التنمية المستدامة (الهيئة العامة للإحصاء، 2018).

أهمية احصاءات التغيير السكاني في السياسات الحكومية:

علم الإجتماع السكاني هو فرع من علم الإجتماع يدرس خصائص السكان وكيفية تغيرهم مع مرور الوقت. إنه مهم في تطوير السياسات الحكومية لأنه يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة للاحتياجات والتحديات التي تواجهها المجموعات المختلفة داخل المجتمع. ومن خلال فهم الإتجاهات والديناميكيات السكانية، يستطيع صناع السياسات تصميم سياسات تلبي احتياجات مجموعات محددة وتعزز العدالة الإجتماعية. يمكن استخدام علم الإجتماع السكاني لتوجيه السياسات المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والإسكان والتوظيف، من بين أمور أخرى. التغيير السكاني هو عملية فهم وتحليل التغيرات التي تحدث في الهيكل والتركيبة الديموغرافية لسكان منطقة أو بلد. يعتبر فهم التغيير السكاني ضروريًا لتطوير السياسات الحكومية بشكل فعال واستراتيجي. يساعد تعريف التغيير السكاني في تحديد احتياجات السكان وتوجيه توزيع الموارد والخدمات العامة بناءً على الاحتياجات المتغيرة للسكان. يمكن أن يساعد في توجيه الاستثمارات في البنية التحتية والصحة والتعليم والإسكان والنقل وغيرها من القطاعات (نوما ماك آرثر، 1981).

هناك سياسات مختلفة تنفذها الحكومات للسيطرة على النمو السكاني، بما في ذلك برامج تنظيم الأسرة، وغالبًا ما تحاول الحكومات الحد من نمو السكان بدلاً من تحفيزه. يشير علم الأحياء السكاني إلى دراسة النمو السكاني وتوزيعه وتركيبه العمري والجنسي والديني والعرقي والإجتماعي، فضلاً عن معدلات الوفيات والميلاد والهجرة والتغييرات الإجتماعية والإقتصادية والتنموية الأخرى المتعلقة بالسكان. من المهم استخدام علم الأحياء السكاني في تطوير السياسات الحكومية لأنه يساعد الحكومات في فهم تحديات النمو السكاني وتوفير حلول فعالة وملائمة لمشاكل السكان. تؤثر النمو السكاني على السياسات الحكومية بشكل كبير، حيث تحتاج الدول إلى وضع خطط واستراتيجيات للتعامل مع هذا النمو وتحقيق التنمية المستدامة. يمكن للسياسات الحكومية أن تؤثر بشكل كبير على النمو السكاني من خلال تدابير مختلفة، مثل برامج تنظيم الأسرة، والحوافز الإقتصادية، وقوانين الهجرة. قد تعمل بعض السياسات على تعزيز النمو السكاني من خلال توفير إمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية، بينما قد تقيد سياسات أخرى الوصول إلى هذه الموارد، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو السكاني. يمكن للسياسات الإقتصادية، مثل الإعفاءات الضريبية للأسر الكبيرة أو الحوافز للأسر الصغيرة، أن تؤثر أيضًا على عدد الأطفال الذين يختارون إنجابهم.

تظهر تداعيات النمو السكاني على السياسات الحكومية يمكن أن تكون زيادة الضغط على موارد الدولة و زيادة البطالة وتفاقم الفقر. يمكن استخدام علم الأحياء السكاني في تطوير السياسات الحكومية عن طريق النظر في النمو السكاني والتغيرات الديموغرافية الأخرى وتحليل العوامل التي تؤثر على هذه التغيرات. يمكن استخدام هذه المعلومات لتحديد احتياجات السكان في مجالات مثل التعليم والصحة والإسكان والنقل والتوظيف وغيرها، وتطوير السياسات والبرامج الحكومية التي تلبي هذه الاحتياجات. يمكن استخدام علم الأحياء السكاني في تحديد توزيع السكان في المناطق الحضرية والريفية وتطوير السياسات الحكومية التي تعزز التوزيع المتوازن للسكان وتعزز التنمية المستدامة(نوما ماك آرثر، 1981).

بعض السياسات الحكومية التي يمكن أن تساعد في تطوير النمو السكاني هي تحسين الرعاية الصحية، و تحسين الحلول الإسكانية، و زيادة التعليم، وتعتمد السياسات الحكومية التي تعزز التوازن السكاني على البلد والثقافة والإقتصاد والتحديات الديموغرافية التي تواجهها.

تتضمن السياسات تعزيز الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق النائية والفقيرة لتحسين صحة الأمهات والأطفال وتقليل معدلات الوفيات. يلعب التعداد السكاني دوراً هاماً في تحسين السياسات الحكومية من خلال توفير بيانات دقيقة وحديثة عن التركيبة السكانية والإقتصاد والظروف الإجتماعية للبلد. تعتبر هذه المعلومات ضرورية لواضعي السياسات لتصميم وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة تلبي احتياجات السكان وتحدياتهم. يساعد التعداد الحكومات على تخصيص الموارد والخدمات بشكل أكثر فعالية وتحديد مجالات الحاجة وقياس مدى فعالية سياساتها. بالإضافة إلى ذلك، يوفر التعداد خط الأساس لتتبع التغيرات في السكان مع مرور الوقت، مما يمكن أن يساعد صناع السياسات على تحديد الإتجاهات وإتخاذ قرارات (أوكيل، 2005).

يمكن أن يختلف تأثير السياسات الحكومية على النمو السكاني بشكل كبير اعتمادًا على السياسات المحددة المطبقة. بشكل عام، يمكن أن يكون للسياسات الحكومية تأثير إيجابي أو سلبي على النمو السكاني. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي السياسات التي تعزز تنظيم الأسرة واستخدام وسائل منع الحمل إلى انخفاض النمو السكاني، في حين أن السياسات التي تعزز التنمية الإقتصادية وتوفر الفرص للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم يمكن أن تؤدي إلى زيادة النمو السكاني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للسياسات التي توفر الوصول إلى التعليم.

توجد العديد من السياسات الحكومية الفعالة للتحكم في النمو السكاني، ومنها التوعية، و توفير الرعاية الصحية، و تشجيع التعليم، و التشجيع الإقتصادي، وهناك العديد من السياسات الحكومية المستخدمة للسيطرة على النمو السكاني، بما في ذلك مبادرات تنظيم الأسرة، وحوافز الأسر الصغيرة، وبرامج التعليم التي تهدف إلى تعزيز الصحة الإنجابية. قد تتضمن هذه السياسات أيضًا استخدام وسائل منع الحمل والتعقيم وطرق أخرى للحد من الخصوبة. بالإضافة إلى ذلك، قد تنفذ بعض الحكومات سياسات توفر حوافز مالية للأشخاص لإنجاب عدد أقل من الأطفال أو لتأخير الإنجاب. غالبًا ما يتم تصميم هذه السياسات لمعالجة قضايا مثل الاكتظاظ السكاني وندرة الموارد والتدهور البيئي.

هناك العديد من السياسات الحكومية التي يمكن استخدامها للسيطرة على النمو السكاني، بما في ذلك برامج تنظيم الأسرة، وتوجد عدة سياسات حكومية يمكن استخدامها للتأثير على النمو السكان. يتمثل دور السياسات الحكومية في السيطرة على النمو السكاني في تنفيذ التدابير التي

تنظم معدل الزيادة السكانية. وقد تشمل هذه السياسات توفير خدمات تنظيم الأسرة، وتعزيز الصحة الإنجابية، وتنفيذ الحوافز والعقوبات على إنجاب الأطفال أو عدم إنجابهم، وتنظيم الهجرة. قد تنفذ الحكومات هذه السياسات لعدة أسباب، بما في ذلك المخاوف بشأن الاكتظاظ السكاني، والرغبة في تعزيز التنمية الإقتصادية، والحاجة إلى حماية البيئة. يمكن أن تتخذ سياسات التحكم في السكان أشكالًا عديدة، ويمكن أن تختلف فعاليتها اعتمادًا على التدابير المحددة المطبقة. تختلف السياسات الحكومية للتحكم في الزيادة السكانية من بلد لآخر، ولكن بعض السياسات المشتركة تشمل (أبوسكين، 2018):

- التثقيف الصحي وتوفير الوسائل اللازمة لتنظيم الأسرة والتخفيف من معدلات الإنجاب.
- توفير الخدمات الصحية والتعليمية المناسبة للأمهات والأطفال.
- تشجيع التنمية الإقتصادية وتوفير فرص العمل الجيدة والمناسبة للشباب والنساء.
- تقليل المعوقات الإجتماعية والإقتصادية التي تؤثر على النساء وتحد من حريتهن في تنظيم الأسرة.
- تفعيل سياسات الهجرة والتوطين لتحقيق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة.

تختلف السياسات الحكومية التي تواجه النمو السكاني الزائد حسب تفاصيل كل دولة، لكن بشكل عام، تتضمن هذه السياسات منها تحديد السياسات العائلية، وزيادة معدل التعليم، والتشجيع على التنوع الإقتصادي، و تحسين وتطوير البنية. يتمثل دور السياسات الحكومية في إدارة الكثافة السكانية في ضمان النمو والتنمية المستدامين، ومعالجة القضايا المتعلقة بالاكتظاظ السكاني، والحفاظ على التوازن البيئي. تقوم الحكومات بتنفيذ سياسات للسيطرة على التوسع الحضري، وتعزيز التنمية الريفية، وتخصيص الموارد بكفاءة. وقد تشمل هذه السياسات تخطيط استخدام الأراضي، وتطوير البنية التحتية، وبرامج الإسكان، والحوافز الإقتصادية لتشجيع توزيع السكان. بالإضافة إلى ذلك، قد تنفذ الحكومات سياسات للحد من النمو السكاني في المناطق ذات الموارد المحدودة أو لتعزيز التنمية الإقتصادية في المناطق قليلة السكان.

الاستنتاجات، والمقترحات

توصل البحث الى بعض استنتاجات أهمها:

1. يمكن أن يؤثر التعداد السكاني السنوي على السياسات الحكومية بعدة طرق ، بما في ذلك تخطيط المدن والبنية التحتية، حيث يمكن استخدام تعداد السكان لتحديد الاحتياجات السكانية وتخطيط المدن والبنية التحتية بشكل أفضل.
2. التخطيط الإقتصادي حيث يمكن استخدام تعداد السكان لتحديد احتياجات السوق وتوجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة في القطاعات التي تحتاج إليها الشعوب، وتوفير الصحة والرعاية الصحية، حيث يمكن استخدام تعداد السكان لتحديد احتياجات السكان في مجال الصحة والرعاية الصحية وتوجيه الاستثمارات الحكومية والخاصة في هذا المجال، وبالاخص سياسات التعليم. تعد السياسات الحكومية مهمة لأنها تساعد في تشكيل إتجاه البلد ونموه، ولها تأثير كبير على حياة المواطنين.
3. يظهر المقال أهمية الإحصاءات السكانية في تنمية المجتمع مع تشخيص عجز الواقع الإحصائي للسكان في المجتمع بسبب الإهمال وانشغال الحكومة بأمور لها الأولوية في

البلد، او كان لعدم إجراء الإحصاءات السكانية والاعتماد على التخمينات الإحصائية إبعاده السلبية على بعض مشاريع التنموية المتأخرة بالاضافة لسوء الواقع الإحصائي للسكان من حيث البيانات المتبعة والتقنيات والهيكلية.

4. يمكن للسياسات التي تضعها الحكومات أن تؤثر على الإقتصاد والرعاية الإجتماعية والتعليم والرعاية الصحية والعديد من الجوانب الأخرى للمجتمع. تستند منهجية المتابعة والتقييم هذه إلى ربط السياسات والإستراتيجيات السكانية بالمخرجات. والنتائج من خلال مؤشرات الأداء الخاصة بكل محور من محاور الإستراتيجية الأربعة.
5. تكمن أهمية الإحصاءات السكانية في أنها توفر بيانات دقيقة وشاملة ضرورية لتخطيط مستقبلي فعال، مما يساهم في صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة، وضمان التوزيع العادل للموارد والخدمات، وتقييم أداء السياسات، وتعزيز الشفافية، وإتخاذ قرارات مستنيرة تهدف إلى تحسين مؤشرات جودة الحياة للأفراد والمجتمع.
6. يتم دعم التخطيط الاستراتيجي ومن خلال تنفيذ السياسات التي تعكس احتياجات وأولويات السكان، يمكن للحكومات من خلال العمل الاحصائي للسكان تعزيز النمو الإقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الرفاه العام للمواطنين، بالإضافة إلى ذلك، ويمكن للقيادات السياسية الحكومية أن تساعد في تنظيم الصناعات، وحماية البيئة، وضمان الحفاظ على حقوق المواطنين.

المقترحات

1. تطوير الواقع الإحصائي السكاني في الدولة وعمل اتفاقيات تبادل الخبرات بين الدول وانتهاج أفضل الممارسات.
2. تعلم المنهجيات الإحصائية المتطورة وإدخال التقنيات الحديثة في العمل الإحصائي وتجويده.
3. تغدية الاجهزة الاحصائية بالخبرات والمتخرجين الجدد من أصحاب التخصصات الإحصائية في الدولة.
4. تسهيل الحصول على فرص الدعم الإقتصادي والتكنولوجي للواقع الإحصائي للسكان والدوائر المرتبطة بها.
5. إجراء التعداد السكاني وفق آليات حديثة وفق أفصل المنهجيات والإحصائيات الحديثة الواقعية.

المراجع:

أولا: المراجع العربية :

1. ابراهيم، يوسف كامل، (2025)." **كيف يساهم التحليل الإحصائي في فهم التوزيع المكاني للسكان؟**"،إدارة البيانات المكانية، الموقع: https://gisarabi.com/
2. أبوسكين، حنان، (2018)."**الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للسكان فى مصر**"، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، مصر.
3. أحمد، عبد العزيز أحمد، (2019)."**تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتباياناتها المكانية 2017**"، معهد التخطيط القومى، مصر.

4. الأخرس، صفوح، (1980)."**علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها**"، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سورية.
5. أوكيل، حميدة، (2005)."**أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التيسير جامعة الجزائر، الجزائر.
6. بدر، عبد الله محمود محمد؛ و العبدي، بدر صالح، (2019)."السكان ومعدلات النمو السكاني في المملكة العربية السعودية ، وأثرهما على التنمية في ظل رؤية 2030 م"، العدد الحادي والعشرون يناير، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة – جامعة الأزهر، مصر.
7. البياتي، فراس عباس فاضل ، (2009)."**مورفولوجيا السكان**"، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان.
8. البياتي، فراس عباس فاضل ، (2011)."**الإتجاهات النظرية الحديثة في علم إجتماع السكان**"، المؤسسة الجامعية مجد للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
9. البياتي، فراس عباس فاضل ، (2012)."**علم إجتماع السكان**"، دار الجيل للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
10. تقرير المعرفة، (2020)."**المنهجيات الإحصائية لبناء قواعد البيانات: وثائق التعداد 2020**"، دراسات وبحوث، الموقع: https://ncsi.gov.om/Elibrary
11. الجلبي، علي عبد الرزاق (1985). "**علم إجتماع السكان**"، ط1، دار المعارف المصرية، مصر.
12. الحديثي، طه حمادي، (2000)."**جغرافية السكان**"، ط2، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، العراق.
13. زيني، عبد الحسين وآخران، (1980). "**الإحصاء السكاني**"، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد ، العراق.
14. سعيد، علي لفتة، (2024)."التعداد وأهمية المستقبل"، جريدة الصباح، بتاريخ 19/11، الموقع : https://alsabaah.iq/106076-.html
15. عبد الجليل عبد الوهاب عبد الرزاق، (2019)."**تطبيقات في الإحصاء السكاني**"، دار أمل الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
16. فراج، عبدالمجيد، (1980). "**الاحصاء السكاني**"، دار النهضة المصرية ، مصر.
17. مصطفى، إيمان محمد عبد اللطيف، (2020)."**أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (1977 –2018)**"، كلية الإدارة والإقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 6 أكتوبر، مصر.
18. النقيب ، عبد الخالق عبد الجبار، (2019)."**علم الأحصاء الحياتي**"، دار اليازوري العلمية، عمان ، الأردن.
19. نوما ماك آرثر، (1981)."**المدخل للإحصاء السكاني**"، ترجمة: عبد الحليم القيسي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، .
20. الهيتى، نوزاد عبد الرحمن ،(2009)."**الواقع السكاني ومتطلبات التنمية الإقتصادية في دولة قطر**"، سلسلة دراسات سكانية، الإصدار رقم 5، الطبعة الأولى، الدوحة: اللجنة الدائمة للسكان، قطر.
21. الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء؛ (2017)." **دليل المراجعة والتدقيق المكتبي لبيانات المسوح الإحصائية الوطنية**"، سلسلة الأدلة المعيارية، الامارات.
22. الهيئة العامة للإحصاء ، (2018)."**الإحصاء والتنمية: رعاية واهتمام من عهد المؤسس وحتى زمن الرؤية**"، الموقع: https://www.stats.gov.sa
23. الهيئة العامة للإحصاء، (2018)."**الإحصاء والتنمية .. رعاية واهتمام من عهد المؤسس وحتى زمن الرؤية**"، المركز الاعلامي: https://www.stats.gov.sa/home

24.الهيئة العامة للإحصاء، (2018)."**تقرير المنهجية والجودة لإحصاءات الاسقاطات والتقديرات السكانية**"، الموقع المحدث: https://www.stats.gov.sa/w/methodology-and-quality-report-for-population-projections-and-estimates-statistics

25.وهبة، مجدي ؛ والمهندس، كامل ، (1984)."**معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب**"، (ط. 2)، بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Hinde, A., (2014).”**Demographic Methods"**; Routledge, New York, ISBN: 978 0 340718926.
2. Joachim Singelmann., (2020).”**Developments in Demography in the 21st Century** “,Department of Demography, University of Texas at San Antonio (UTSA), San Antonio, TX, USA.
3. Patrick J. Cantw00000ell., (2018).”**Encyclopedia of Survey Research Methods**”, DOI:https://doi.org/10.4135/9781412963947.n61
4. Rowland,D., (2008). "**Demographic methods and concepts**", oxford university press Inc, New York, ISBN:978-0-19-875263-9.

Publication Prerequisites and terms

1- The journal publishes scientific research and studies in statistics and informatics written in Arabic, English and French, to make it clear that research submitted for publication has been published or submitted for publication in magazines or other periodicals or presented and published in periodicals for conferences or seminars.
2- Send electronic copies (word & PDF) of the research and studies to the editor should include the name of the researcher or researchers and their scientific titles and places of work with the address of the correspondence, the numbers of telephones and e-mail. The research to be published should be sent electronically in accordance with the specifications below:
   a. To be printed on A4 paper and be in the form of a single column and use the Type simplified Arabic and Times New Roman for English and French and with a font size (12). Using Microsoft Word and on one face of the paper.
   b. The margin is 2.5 cm for all sides of the paper.
   c. The researcher will attach a summary of his research in Arabic, English, or French in no more than one page.
   d. Place references at the end of the paper and separated page. It is recommended to use the Harvard system of referencing, which (author's name, year of publication, source address, publishing house, country).
   e. Numbered tables, illustrations, and others as they are received in the research, documents as aliases of the original sources.
   f. The number of search or study pages should not exceed (25) pages.
3- Authors will notified of receiving their research within two working days from the date of receipt of the research.
4- Referees will evaluate all submitted research, the Authors will informed of the proposed evaluation and modifications if any within two weeks of receipt of the research.
5- The editorial board of the Journal has the right to accept or reject the research and has the right to make any modification or partial redrafting of the material submitted for publication in accordance with the format adopted in its publication after the approval of the researcher.
6- Published research becomes the property of the Journal and may not republished elsewhere.
7- The articles published in the magazine reflect the opinions of the authors, and do not necessarily reflect the view of the Journal or the Arab Institute for Training and Research in Statistics.
8- The research is sent to the magazine's e-mail address:
   journal@aitrs.org or **Info@aitrs.org**

Journal of Statistical Sciences

Scientific Referred Journal

Editorial Board

Editor-in Chief

Dr. Ziad Abedallah

Editorial Secretary

Dr. Bachioua Lahcene

Editorial Board Members

Prof. Dr. Faisal Al-Sharabi
Dr. Salwa Mahmoud Assar
Dr. Hassan Abuhassan
Prof. Dr. Abed Khaliq Tohami
Prof Dr. Ahmed Shaker Almutwali
Dr. Hamid Bouzida
Prof. Dr. Mukhtar Al-Kouki
Prof. Dr. Issa Masarweh

Scientific Consulting Committee

Dr. Qassim Al-Zoubi
Dr. Diaa Awad
Dr. luay shabaneh
Dr. Nabeel M. Shams
Dr. Khalifa Al-Barwani
Prof. Dr. Ghazi Raho
Dr. Ola Awad
Prof. Dr. Awad Haje Ali
Prof. Dr. Maytham Elaibi Ismael
Dr. Mohammed Husain Ali Al-Janabi

Listed in Ulrich's website
www.ulrichsweb.com
Classified in The Arab Citation & Impact Factor (Arcif)
www.emarefa.net/arcif/
ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)

P.O. Box: 851104- Amman 11185 Jordan ص.ب: 851104 عمان 11185 الأردن
Tel: +96265549805 – Fax: +96265549804- www.aitrs.org , info@aitrs.org

مجلة العلوم الإحصائية

Dec. 2025

No. 28

Arab Institute for Training and Research in Statistics

Journal of Statistical Sciences

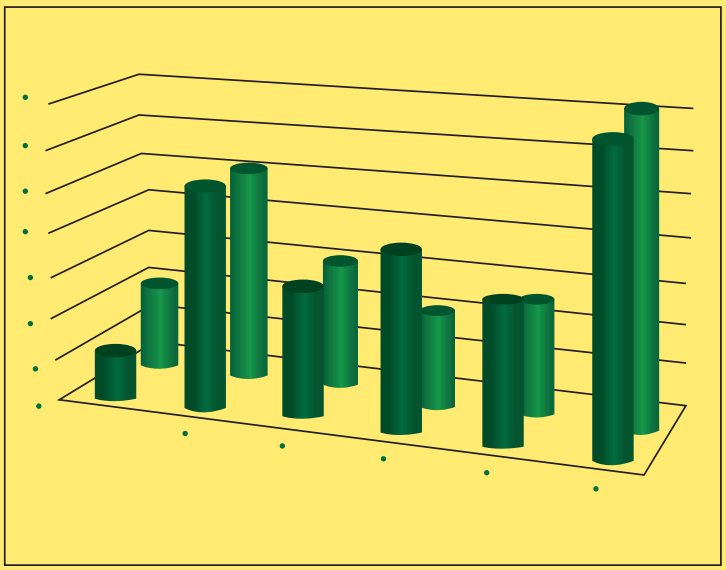

Issue No. 28

Scientific Peer-reviewed Journal issued by
Arab Institute for Training and Research in Statistics
Listed in Ulrich's website
www.ulrichsweb.com
Classified in The Arab Citation & Impact Factor (Arcif)
www.emarefa.net/arcif/
ISSN 2522-64X (Online), ISSN 2519-948X (Print)